حماس بين زمنين

تأليف

أحمد فهمي

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

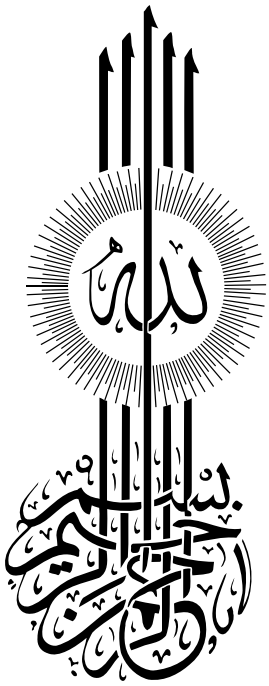
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فجّرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مفاجأة عالمية، وأثارت جدلاً واسعاً إثر الإعلان عن فوز حماس بأغلبية ساحقة تمكنها من الانفراد بتشكيل حكومة السلطة، وتوقع الكثيرون أن هذا الحدث من شأنه أن يعيد ترتيب المنطقة سياسياً، وسوف تكون تداعياته مستمرة ومتشعبة، ولذلك شُبهت بموجات «تسونامي».

ولا شكّ في أن حركة حماس تعتبر ثروة إسلامية قومية، وقيمة كبيرة يعتزّ بها المسلمون أجمعين، ولذلك كان لا بد من تدارس هذا الحدث والنظر فيه باعتبار، وتأمّل ما يحمله من دلائل يصعب حصرها، فقد نقل هذا الفوز حركة حماس والقضية الفلسطينية بأسرها بين زمنين، من زمن المقاومة إلى زمن السياسة.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، هي:

أولاً: مقدمات واقعية، وتتناول الوضع الفلسطيني، والوضع الإسرائيلي، والوضع الإقليمي.

ثانياً: تحدّيات في مواجهة حماس، وتتضمن: تحدّيات شرعية ومنهجية، تحدّيات ذاتية، تحدّيات سياسية، تحدّيات تنفيذية.

ثالثاً: خيارات حماس، ويتضمن فرعين، أولهما: شكل الحكومة، والثاني: استراتيجية العمل السياسي.

رابعاً: ملاحظات ومقترحات وتوصيات موجهة للحركة.

وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يوفق في القول والعمل، وما ذكرته من رأيي فهو محض اجتهاد وتحليل، قد يخطئ وقد يصيب، والله من وراء القصد.

الفصل الأول

مقدّمات واقعية

الفصل الأول: مقدّمات واقعية

أولاً: حماس ـ فلسطين:

١ ـ نتائج الانتخابات:

فازت قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس بـ (٧٤) مقعداً في المجلس التشريعي الفلسطيني لعام ٢٠٠٦، وبذلك شكّلوا ما نسبته ٥٦٪ تقريباً من أعضاء المجلس، أما على مستوى الدوائر الانتخابية، فقد تمكنت قائمة التغيير والإصلاح من الفوز بـ (٤٤) مقعداً، من مقاعد الدوائر، وعلى مستوى القوائم الانتخابية، فقد فازت هذه القائمة بـ (٣٠) مقعداً من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية.

وفاز المستقلون المدعومون من حركة حماس بـ (٤) مقاعد، ويشكلون ما نسبته ٣٪، لتصبح المقاعد الموالية لحركة حماس (٧٨) مقعداً، أي: ما نسبته ٥٩٪ من مجموع مقاعد المجلس التشريعي.

أما حركة فتح فقد مُنيت في هذه الانتخابات بخسارة كبيرة، حيث لم تتمكن من حصد سوى (٤٥) مقعداً، ويشكلون ما نسبته ٣٤٪ من هذا المجلس، حيث حصلت على مستوى الدوائر الانتخابية على (١٨) مقعداً من مقاعد الدوائر الانتخابية، في حين تمكنت الحركة

من الفوز بـ (٢٧) مقعداً على مستوى القوائم الانتخابية من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية.

أما قائمة «أبو علي مصطفى» ففازت بـ (٣) مقاعد، ويشكلون ما نسبته ٢,٣ ٪، في حين فازت قائمة كل من: البديل، وفلسطين المستقلة، والطريق الثالث بـ (٢) مقعد لكل منها، ويشكل كل منها ١,٥ ٪ من عدد مقاعد المجلس (مركز دراسات الشرق الأوسط ـ عمان).

٢ ـ مصير الانتفاضة:

حقق رئيس الوزراء الإسرائيلي «آرئيل شارون» نجاحاً كبيراً في وقف أو إنهاء الانتفاضة من الناحية العملية كما تبرز ذلك الإحصائيات والأرقام، بحيث أصبح إعلان وقفها رسمياً أمراً استراتيجياً له أبعاده على الجانب الفلسطيني وله ظروفه، وإن كان أي طرف لم يعلن عن ذلك صراحة إلا أن الواقع العملي له تأثيراته في هذا المجال، ولكن من الناحية الاستراتيجية فإن وجود أجنحة عسكرية للفصائل الفلسطينية لا تزال ترفع السلاح ـ بما فيها كتائب القسام ـ وممارسة تلك الأجنحة لنشاط عملياتي محدود، فإن ذلك يُبقي حالة المقاومة فاعلة وإن أخذت أنماطاً أخرى أكثر هدوءاً ومواءمة للظرف.

ومنذ دخول حركة حماس في ميدان العمل السياسي الرسمي ـ بدءاً بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية ثم المجلس التشريعي ـ وجناحها العسكري يلتزم اتفاق التهدئة المبرم في القاهرة، رغم الاستفزازات الصهيونية المستمرة. ومع تزايد الانغماس في المعترك السياسي فإن التزام الحركة بالتهدئة يتزايد بقوة، وإن كان يظل رهناً من ناحية أخرىٰ بمستوىٰ الاستفزاز الإسرائيلي.

٣ ـ فوز حماس:

حسب دراسة لمركز دراسات الشرق الأوسط (موقع المركز الفلسطيني للإعلام) فإن فوز حماس في مجمله يعود إلىٰ ثلاثة مستويات من الأسباب، أولها: ما يتعلق بحركة فتح ذاتها، أما ثانيها: فيتعلق بحركة حماس، وثالثها: يتعلق بالظروف المحيطة فلسطينياً، وعربياً، ودولياً.

أما عن الأسباب التي تتصل بحركة فتح، فتعود إلى:

هلامية الحركة، وعدم تجانسها، في ظل غياب زعامة مؤثرة مشابهة لـ «ياسر عرفات»، قادرة علىٰ جذب الجمهور، يُضاف إلىٰ ذلك الصراعات العلنية بين أجنحة الحركة وغياب الديمقراطية داخلها، وعدم تجديد قيادتها، ووجود فجوة بين قيادتها وقواعدها. ومن الأسباب الأخرىٰ الفساد المستشري في أوساط الحركة والسلطة، والتي تحتكر الأولىٰ معظم مناصبها. وأخيراً مواقف السلطة الضعيفة تجاه مواضيع

مصيرية وحاسمة، مثل: التآمر على المسجد الأقصى، وبناء الجدار العازل، وعودة اللاجئين.

أما الأسباب التي تتصل بحركة حماس:

فتأتي التحليلات على ذكر الفعل الجهادي المميز للحركة، والذي كان على درجة من الكفاءة. كما أن نظافة العمل السياسي، والخدمات الاجتماعية، والتعليمية المميزة التي قدمتها الحركة للمجتمع الفلسطيني، قد أسهمت إلى حد كبير في بناء رصيد شعبي جيد للحركة. ومن الأسباب الأخرى في هذا السياق الانضباط الواضح في أوساط حركة حماس، واستيعاب كوادرها للتحولات الجارية في الحركة، والتفاعل معها بالشكل المناسب. يُضاف إلى ذلك قدرة الحركة على فتح علاقات مع العديد من الأنظمة والمؤسسات العربية، والاتصالات الدولية المستمرة رغم إدراجها على قائمة المنظمات الإرهابية.

أما الظروف المحيطة التي أسهمت في الوصول إلى هذه النتائج:

فتعزوها التحليلات أولاً: إلى نزاهة الانتخابات التي أفرزت رأي الشارع بدقّة، فيما يتحدث البعض عن الموقف الأمريكي والإسرائيلي من حركة حماس، والإصرار على عدم مشاركتها في الانتخابات والحكومة الفلسطينية القادمة، في ظل التهديد بقطع

المساعدات المالية عن الفلسطينيين. ويرىٰ بعض المحللين بأن التحولات الإقليمية الجارية في المنطقة، قد أثرت بطريقة مباشرة علىٰ النتائج فيما يخص الإصلاح والانتخابات والديمقراطية.

ثانياً: الوضع الإسرائيلي ـ الأمريكي:

١ ـ مفاهيم أساسية:

١ ـ تعمل إسرائيل ومن ورائها أمريكا بالنسبة للقضية الفلسطينية في اتجاهين، أولهما: حل القضية الفلسطينية سياسياً دون الاقتراب مما يسمىٰ الحل النهائي في هذه المرحلة، والثاني: تحقيق تطبيع كامل مع الدول العربية والإسلامية وتدشين الشرق الأوسط الكبير، وهما تعملان بقوة في الاتجاه الثاني، بينما يقدمان إنجازات محدودة ومتباطئة في الاتجاه الأول بقدر ما يسمح بدفع الدول العربية للأمام في مجال التطبيع، ويمكن تلخيص الوضع ـ باختصار ـ أن الدول العربية تتباطأ في تقديم التنازلات لإسرائيل، بحجة تحقيق أكبر قدر من الإنجازات علىٰ صعيد القضية الفلسطينية، بينما إسرائيل تريد تحقيق أكبر قدر من الإنجازات علىٰ صعيد التطبيع مقابل تحقيق تقدم محدود علىٰ صعيد القضية الفلسطينية.

٢ ـ السياسة الإسرائيلية والأمريكية ـ الغربية بصفة عامة ـ لا تعتمد علىٰ اتخاذ قرارات متعجلة مبنية علىٰ رؤىٰ انفعالية أو متأثرة بالظرف،

بل تنبني على دراسات وبحوث معمقة للمتغيرات في مختلف جوانب الصراع وعلى كافة الأصعدة، وهناك تكتل كبير من مراكز البحوث والمعاهد المتخصصة التي تغذي متخذي القرار بكل ما يحتاجونه من معلومات وتحليلات واستراتيجيات، وعندما يتم تبنّي استراتيجية ما فإنها تكون معقدة بالدرجة التي تستوعب معظم الاحتمالات وتضع لها آلية للتصرف والاستيعاب. وهذه الحقيقة نحتاجها للإشارة إلى أن فوز حماس بالانتخابات قد يكون مفاجئاً للتوقعات، إلا أنه ليس مفاجئاً للاستراتيجية، وهذا يعني أنه احتمال أُخذ في الحسبان ووضعت له آلية التعامل المناسبة.

وفي المجمل فإن تفضيلات الساسة في إسرائيل قد لا تكون بالضرورة فوز حماس الساحق، ولكن هذا لا يمنع أنهم يتكيفون بسرعة لاستيعاب الحدث ومحاولة الاستفادة منه من خلال أدوات التأثير المتاحة، ويقول أحد أعضاء هيئة أركان الجيش الإسرائيلي تعليقاً على فوز حماس: «لقد أخطأنا. والأكثر إثارة للسخرية أن الولايات المتحدة استمعت لنا ولتنبؤاتنا، وفي النهاية كنا مخطئين»، ويقول أحد المسؤولين الكبار بوزارة الدفاع الإسرائيلية: «إن الجيش فشل بوضوح في عمله وهو أن يقرأ بدقّة الشارع الفلسطيني» [إسلام أون لاين٢/ ٢/ ٢٠٠٦م].

إلا أنه لا ينبغي الغفلة عن أن مستوى الخطأ الذي يتحدثون عنه

لا يتجاوز ١٠ أو بالمائة، ولعل ذلك يُشعر ـ والله تعالى أعلم ـ أن الولايات المتحدة قد هيّأت مناخاً إيجابياً جداً لإجراء هذه الانتخابات، ولعله من المثير أنه لم تسجل أي محاولات للتزوير من قبل حركة فتح أو السلطة، فيما تداعى مئات المراقبين للتأكد من نزاهة الانتخابات وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي الأسبق «جيمي كارتر»، الذي حذر من حماس بمجرد الإعلان عن النتائج.

٢ ـ استراتيجية التصرف أحادي الجانب:

تستند استراتيجية التصرف أحادي الجانب على عدة أفكار:

أولها: أن إسرائيل من أجل الحفاظ على طابعها كدولة يهودية صهيونية فإنه يجب عليها التنازل عن جزء من الأرض وضمّ الباقي ضمن تسوية، وأول من طرح هذا التوجه هو «إيغال آلون» في برنامج حزب العمل للتسوية، وهو الخلفية التي دفعت «رابين» للتوقيع على اتفاق «أوسلو»، وهذا التوجه يميز بين مناطق مختلفة بناء على تركيبتها الديمغرافية، ويخلص إلى أن إسرائيل تنسحب من الأراضي ذات الأكثرية الفلسطينية وتحتفظ بمناطق قليلة السكان، وبموجب هذا عملت إسرائيل بمختلف أطيافها على التغيير القسري للواقع الديمغرافي لبعض المناطق ذات الأهمية، مثل: القدس ومحيطها؛ ليصار إلى إخراجها من التسوية كأمر واقع، وفقاً لنظرية «كلينتون» «ما للعرب للعرب وما لليهود

لليهود»، ولذلك كانت الحكومات الإسرائيلية تتهرب من التسوية وتماطل في تنفيذ الاتفاقات وعلىٰ رأسها «أوسلو» لحين إحداث التغيير الديمغرافي اللازم قبل تنفيذ التسوية وخصوصاً في محيط القدس [مصطفىٰ قاعود، الوطن القطرية ٢٠ ـ ١ ـ ٢٠٠٦م].

أما **الفكرة الثانية** التي يستند عليها التصرف أحادي الجانب: فقد ابتدعها «شارون»، ومؤداها أنه لا يوجد شريك فلسطيني: «حتىٰ لو كان «نتانياهو» علىٰ رأس السلطة الفلسطينية» وذلك لأن القيادات الفلسطينية المطروحة ـ عرفات، أبو مازن ـ لا تملك الإرادة أو القدرة الكافية علىٰ تحقيق رغبات الاحتلال، ومن ثم قام بالخطوة الأولىٰ: فك الارتباط أحادي الجانب عن غزة، وقد أثمرت تلك الخطوة ترحيباً عالمياً واسع النطاق وتأييداً كبيراً من واشنطن التي أعربت عن دعمها الكامل لمخططات «شارون» القادمة وتشمل الاحتفاظ بالمستوطنات تحت مسمىٰ «الأمر الواقع علىٰ الأرض» وإسقاط حق العودة وإيجاد تسوية لقضية القدس، وكان الأمريكيون يتصرفون بثقة مطلقة وكأنهم مطمئنون تماماً إلىٰ سلبية الموقف العربي، كما تطور خطابهم لدرجة الاعتقاد بكونهم موكلين إجبارياً عن الشعب الفلسطيني.

وتكونت بمرور الوقت داخل الفسيفساء السياسية الإسرائيلية أطياف تتبنّىٰ وجهة النظر تلك، سواء في الليكود أو في الأحزاب الأخرىٰ،

وهو ما دفع «شارون» إلى المبادرة باستغلال الظرف والإعلان عن تأسيس حزب «كاديما» الذي يتبنّى هذه النظرية.

٣ ـ الخريطة السياسية الإسرائيلية:

تفوّق حزب «كاديما» فور الإعلان عن تأسيسه في استطلاعات الرأي، وبات واضحاً أنه سيكتسح الانتخابات القادمة، ولكن مرض «شارون» المفاجئ أوقع الحزب في أزمة تبدو مؤقتة، حيث لا تزال الاستطلاعات تضعه في المقدمة، والأعضاء المؤسسون للحزب وإن كانت تركيبتهم غير متجانسة من حيث التجذر الحزبي لكنها متجانسة من حيث الرؤية المستقبلية، فقد جمعتهم نظريات «شارون» أكثر مما جمعهم «شارون» نفسه، وبشيء من التدقيق سنكتشف أن رحيل «شارون» لا يعني رحيل الظرف الموضوعي الذي أنتج سياسته (المصدر السابق).

وبالنسبة لحزب العمل الذي يتزعمه «عمير بيرتس» فإن استراتيجية التصرف أحادي الجانب وإن كانت تلقى معارضة من قادة الحزب إلا أنها تتضمن نقاط اتفاق أيضاً، ولذلك يتوقع أن ينشئ الحزب ائتلافاً مع حزب «كاديما» في حال فاز الأخير.

أما حزب «الليكود» الذي يتزعمه «نتانياهو» فقد اعتبر فوز حماس قضيته الانتخابية، ورفع شعاراً لحملته «الخطر الذي تمثله حماس»، وقام

«نيتانياهو» بنشر مقال له بعنوان (حركة طالبان هنا) قال فيه: «حدث شيء جسيم، أمام أعيننا نهضت دولة «حماستان» التابعة لإيران، هي قامت ليس على مسافة ألف كيلومتر منا، وإنما على مسافة ألف متر، وعلى مقربة من مطار «بن جوريون»، هذه دولة إسلام متطرفة تنقش على رايتها شعار إبادة إسرائيل، وأيادي كل قادتها ملطخة بدم إسرائيلي، حماس ستظل نفسها حماس، ولا يمكن التوصل معها إلى تفاهمات؛ لأن الحركة تدعو إلى إبادة دولة إسرائيل، نحن ملزمون بإيقاف سياسة الانسحابات التي تشكل رياحاً دافعة للإرهاب، وأن نضع في وجهه جداراً فولاذياً، حكومة الليكود لن تفاوض حماس» [صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية ٢٨/ ١/ ٢٠٠٦م].

٤ ـ إسرائيل ـ فتح:

يمكن تلخيص مضمون هذه الفقرة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية، وهي إجابات اجتهادية قد أخطئ فيها وقد أصيب، ولكن التحليل السياسي لا يخلو دوماً من مثل ذلك:

أ ـ هل كانت حكومة «شارون» تحتاج إلى سلطة فلسطينية؟

الإجابة بنعم تلقي علامات استفهام إضافية على سياسة «شارون» التي دمرت ـ إلى حد كبير ـ قدرة السلطة على ممارسة عملها، بدءاً من حصار

زعيمها السابق «ياسر عرفات»، ومروراً بإضعاف الأجهزة الأمنية وتدميرها في عملية الجدار العازل في الضفة الغربية، والجواب الأكثر ملاءمة أن إسرائيل قد طورت استراتيجيتها، ومن ثم موقفها من السلطة، فهي تعتبرها أحد مكونات اللعبة السياسية، ولكنها ليست المؤثر الوحيد أو اللاعب الرئيس، فقط هي قطعة شطرنج أو شماعة أو هدف شاخص تعلق عليه الآمال العربية والاتهامات الإسرائيلية، وتمارس عليه الضغوط وتوجه له المطالبات بالتدخل.

كما أنها أداة فعالة في استيعاب الحركات الفلسطينية الكبيرة «فتح وحماس»، يعني السلطة بالمعنى البسيط هي أداة طهو سياسية ممتازة لا أكثر بالنسبة للإسرائيليين. ولذلك اقتصرت مهمة السلطة ـ خاصة في السنوات الأخيرة ـ على تنظيم الشأن الداخلي الفلسطيني وتحقيق قدر محدود من السيطرة على الفصائل الفلسطينية، أما المفاوضات فقد تم وقفها وتأجيلها لأجل غير مسمى، ولم تعد تشغل حيزاً في الساحة السياسية في الوقت الحالي، وبالأخص بعد اعتماد استراتيجية التصرف أحادي الجانب.

ب ـ هل تريد إسرائيل حركة «فتح» قوية؟

إسرائيل لا تريد «فتح» قوية، وبمعنى أشمل لا تريد حركة فلسطينية واحدة قوية ومسيطرة، بل تريد فسيفساء، ولذلك يمكن اعتبار أن إسرائيل ساهمت بقدر كبير في تمزيق «فتح» وتدميرها من الداخل،

ولعلّها تراهن حالياً على قدرتها على تحقيق نفس الشيء مع حماس ومن خلال أداة الطهو الرئيسة وهي السلطة الفلسطينية.

وقد اتبعت إسرائيل سياسة خبيثة في تقسيم قيادات «فتح» وتنفيذ أساليب مختلفة من التعامل مع كل مستوىٰ، فهناك من غيّبتهم في السجون ـ إلىٰ حين الحاجة إليهم ـ مثل: مروان البرغوثي وحسام خضر، وهم القيادات المشاغبة التي لم تتلوث بالفساد بدرجة كبيرة ولها شعبية جماهيرية، وكان يمكن أن يكون لها دور كبير في لمِّ شتات «فتح»، ولكن لم تُفرج عنهم السلطات الإسرائيلية، وذلك لأنها لا تريد أصلاً لمَّ الشتات.

وهناك فئة العملاء المباشرين، مثل: محمد دحلان، والذي يتلقىٰ دعماً وتمويلاً يسمحان له بجمع فئات متزايدة من المنتفعين من أجل تأييده، وهو ما سمح له بالفوز في الانتخابات الأخيرة رغم كل ما يثار حوله من عمالة وفساد، وهناك الجيل القديم من أمثال: أبو مازن وقريع، وقد اختنقت «فتح» تحت تأثير انضغاطها بين فئة الفاسدين والحرس القديم، فتفتتت أجنحتها وتمزّقت.

ج ـ هل كانت إسرائيل ترغب في فوز ساحق لـ «فتح» في الانتخابات؟

فوز «فتح» بأغلبية ساحقة في الانتخابات التشريعية كان يعني تحقيق

إنجاز سياسي كبير للسلطة ولأبي مازن، وهو ما كان سيكسب «فتح» قوة جماهيرية ودفعة هائلة للمطالبة بتنشيط المفاوضات السياسية والمطالبة بكل الاستحقاقات المترتبة على المفاوضات السابقة، كما سيمكنها من فرض سيطرتها بدرجة أكبر على الساحة الفلسطينية، بينما ستكون حماس في المعارضة تمتلك تأثيراً محدوداً بصلاحيات المجلس التشريعي، ولن تصبح مسوغاً للتأجيل أو التقاعس خاصة مع التزامها بشروط اللعبة السياسية، وأهمّها وقف العمليات، وسيتزايد الضغط الدولي على «تل أبيب» لتسريع عملية السلام.

وهذه كلها أوضاع تتعارض مع الرغبة الإسرائيلية في تجميد الأوضاع والانفراد المطلق بتحديد الخطوات التالية.

وفي المقابل فإن فوز «حماس» بالأغلبية معناه أن إسرائيل ستطوي ملف المفاوضات لفترة طويلة مقبلة، وستمارس كل ما يمكنها من وسائل للضغط على الفلسطينيين، وستحظى بإجماع وتأييد دولي غير مسبوق، بينما ستتكالب ضغوط غير مسبوقة وغير متوقعة على «حماس» ضمن الدائرة العربية القريبة وفي الإطار الدولي؛ لكي تقدم تنازلاً عن ثوابتها فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل.

وفي حالة إصرار حماس على مواقفها فإن ذلك سيعني تجميد الحكومة لدرجة كبيرة وتحولها إلى حكومة خدمات ضعيفة التمويل، وستمارس

إسرائيل ضغوطاً على الدول العربية لكي تمضي قُدماً في التطبيع مع جمود الوضع السياسي مع الفلسطينيين، وسيكون موقف حماس مع الدول العربية محرجاً ومعتمداً على المعونات السرية، ولم يستطع المصريون منع أنفسهم من المبادرة بمطالبة «أبو مازن» بعدم تكليف «حماس» بتشكيل الحكومة حتى تعترف بإسرائيل، وهو ما يوحي مقدماً بالموقف المصري.

٥ ـ إسرائيل ـ حماس:

استناداً إلى التحليل السابق، فإنه يمكن استيعاب السياسة الإسرائيلية مع حماس في النقاط التالية:

١ ـ عند النظر في أسلوب التعامل الإسرائيلي مع السلطة و«فتح» في السنوات الأخيرة فإن هذا يشير بقوة إلى أن «فتح» رغم تنازلات قياداتها لم تحقق القدر المطلوب، ولذلك ظهرت آراء ـ مؤيدة من البيت الأبيض ـ لدفع إسرائيل إلى تغيير استراتيجيتها في اتجاه سحب حماس إلى الميدان السياسي؛ لأن أي تنازلات يمكن أن تقدمها حماس سوف ترفع بالتبعية عالياً سقف التنازلات التي يمكن أن تقدمها «فتح» ـ كمحصلة نهائية، حيث من المتوقع مرحلياً أن يزايد فتحاويون على حماس متهمين إياها بالتنازل ـ وبذلك تصبح حماس وسيلة غير مباشرة لإعادة تأهيل «فتح» من جديد لمرحلة مقبلة، ولو حدث ذلك بالفعل

فإن حماس ستكون قد أدّت دوراً مطلوباً، ويمكن استبعادها لاحقاً بعد أن تكون قد احترقت جماهيرياً، وربما يؤيد ذلك، التصريح الذي أدلى به رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي «يوفال ديسكين»، والذي قال فيه: «إنه في اللحظة التي تعود فيها «فتح» إلى نفسها، إذا عادت إلى نفسها أصلاً، فإن «حماس» ستعود إلى حجمها الطبيعي، وهذا يعني أن «حماس» ستحصل على ٢٠ ٪» [موقع البوابة ٨/ ٢/ ٢٠٠٦م].

٢ ـ على مستوى إسرائيل والولايات المتحدة و «أبو مازن» تقاطعت الرغبة في احتواء حماس وتدجينها عبر إدماجها في العمل السياسي، وإشغالها بحيثياته وتفصيلاته وقضاياه، وما قد يُخلفه ذلك من إضعاف لقوتها العسكرية الكبيرة، والسير بها على طريق النضج السياسي حسب المفهوم الأمريكي من خلال وضع فريق «بوش» خطة فلسطينية متدرجة ومتدحرجة لإشراك حركة حماس في صلب النظام السياسي الفلسطيني، وسحبها إلى مربع المسؤولية الوطنية والإدارية والشعبية الكاملة، وما يعنيه ذلك من نزوع إلى الحسابات السياسية الدقيقة، وعدم الاصطدام مع توجهات الجماهير أياً كانت، خشية مواجهة عقابها في صناديق الاقتراع، وهو ما يقود ـ حسب رؤية الرئيس الفلسطيني ـ إلى تغليب متطلبات السياسة على جموح العسكرة والسلاح [مؤمن بسيسو، إسلام أون لاين ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٥م].

٣ ـ هناك بعض المؤشرات التي تؤيد التحليل السابق :

ـ رفض إسرائيل القاطع لإقامة انتخابات في القدس، ثم سماحها بذلك على نحو مفاجئ سمح بمشاركة حماس وتحقيقها نتائج إيجابية في المدينة .

ـ كانت إسرائيل تهدد من قبل بمنع مرشحي الحركة من القيام بحملاتهم الدعائية، وشنّ حملة اعتقالات موسعة وعرقلة تقدمهم الانتخابي، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث؛ على الأقل بالصورة التي كان يتم التهديد بها .

ـ كتب كثير من المعلقين العرب العلمانيين والمؤيدين للخط الإسرائيلي الأمريكي يطالبون «حماس» بتقديم تنازلات، معتبرين أن الغرب هو الذي سمح لهم بتحقيق هذا الفوز، في إشارة إلى موافقة البيت الأبيض على مشاركة حماس بعد زيارة «أبي مازن» .

ـ عدم اعتراض إسرائيل على سفر وفد من حماس إلى القاهرة وإلى دمشق لإجراء مشاورات ومباحثات .

٤ ـ من الواضح أنه كان هناك حالة من التردد في الداخل الإسرائيلي تجاه الموقف من مشاركة حماس، وهذا يمكن أن يفسر رفض مشاركة الحركة ثم السماح لها، ورفض مشاركة المقدسيين ثم السماح لهم فجأة بعد مرض «شارون»، وكان «شارون» هدّد بأنه سيواصل حملة

الاعتقالات وسيغلق المعابر ويضيق الحركة على حماس أثناء الجولات الانتخابية، ولم يخف شارون أنه سيتيح لمرشحي «فتح» إمكانية التنقل من مكان إلى آخر وفتح المعابر وما شابه، وكان المستشار الإعلامي لـ «شارون» «آسيا شريف» واضحاً عندما قال: إن مرشحي «حماس» الراغبين في القيام بدعاية انتخابية ينبغي لهم اتخاذ الحيطة والحذر خوفاً على حياتهم (الوطن القطرية).

٥ ـ بالنسبة للجانب الإسرائيلي قد يؤدي تجميد الأوضاع مع السلطة ممثلة في حماس إلى تفعيل أكثر لسياسة «شارون» في التصرف أحادي الجانب، ومن ثم سيستمر بناء الجدار وعزل المدن في الضفة من خلال تأمين المستوطنات وتدعيمها، في حين أن استقرار الأوضاع الأمنية المتوقعة سيكون عاملاً إيجابياً لإسرائيل، كون حماس ستكون حريصة على الالتزام بالهدنة لإنجاح تجربتها السياسية.

ثالثاً: الوضع الإقليمي:

١ ـ السياسة العربية:

لم تكن الدول العربية تتوقع الفوز الساحق لحماس والذي يعني تشكيلها للحكومة الفلسطينية منفردة، ولا تملك أغلب الدول العربية ـ حسب معطيات الواقع ـ رؤى متكاملة مستقلة حول التعامل مع الوضع

الفلسطيني ومستجداته ومتغيراته الكثيرة، نظراً لأن أغلب الدول ترتهن سياستها في هذه القضية بالذات إلى الرؤية الأمريكية.

ورغم ما يبدو من الحرص المصري على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع حركة حماس، إلا أن ذلك يمكن تفسيره أيضاً في سياق المفهوم السابق بأنه حرص على تملك عدد أكثر من أوراق اللعبة للمشاركة فيها، كما أنه تعبير عن رغبة محدودة في مناورة هامشية ضمن مساحة الممكن التي تتركها سياسة البيت الأبيض للدول الحليفة لها.

وكان تعليق «عمرو موسى» معبّراً عن حقيقة الموقف العربي الذي يتجاذبه مؤثرات متناوشة، فقد صرح بأنه: «لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية» [موقع البي بي سي٢٦/ ١/ ٢٠٠٦م] ولكنه توقع أيضاً ـ على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا ـ أن حماس ستظهر وجهاً آخر في الحكم، وأضاف: «إذا كانت حماس ستشكل حكومة وهي في موقع السلطة، بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام، فسيكون هذا شيئاً مختلفاً عن تنظيم حماس الذي ينتشر أفراداً في الشارع» [موقع القناة، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦م].

وسوف يكون المجال الذي تتجلى فيه حقيقة الموقف العربي هو مجال

الدعم المالي، ولا ريب أن تقديم الدعم المالي أسهل كثيراً من تقديم الدعم السياسي، كما أن الأموال لا يشترط أن يتم تداولها بصورة علنية، وهو ما أشار إليه بعض قادة حماس، ومن ناحية أخرىٰ فإن الدعم المالي يبدو أنه خط أحمر بالنسبة للولايات المتحدة حتىٰ هذه اللحظة، ورغم ذلك حثت «كوندوليزا رايس» الدولَ الأوروبية علىٰ منح «حماس» مهلة شهرين أو ثلاثة يؤجل فيهما قطع المساعدات حتىٰ تتسلم السلطة [الحياة الجديدة، ١٢/ ١/ ٢٠٠٦م] وذلك لإعطاء الحركة فرصة للتوبة والاعتراف بإسرائيل، وكان ذلك خوفاً من تكوّن فراغ تملؤه دول أخرىٰ مثل إيران.

وفي حال إصرار حماس علىٰ التمسك بثوابتها فإن الدعم السياسي العربي وربما المالي يتوقع أن يتقلص، وخاصة لو تغيرت الأوضاع السياسية في إيران أو تطورت علىٰ نحو خطير يؤثر علىٰ قدرتها الداعمة لحماس.

ومن المتوقع أيضاً أن يستخدم قادة حماس بذكاء هذا الدعم الإيراني المحتمل كوسيلة غير مباشرة للتلويح بها في وجه الدول العربية التي تعارض السياسة الإيرانية، وقد زار «خالد مشعل» طهران مرتين في شهرين والتقىٰ الرئيس «أحمدي نجاد» والمرشد خامنئ، وصرح بعدها بأن إيران وعدت بتقديم دعم مالي وسياسي للحركة.

وعلىٰ الجانب السوري، فإن النظام المحاصر في دمشق يبدو متلهفاً علىٰ أية أوراق يمكن أن يلعبها لإضعاف الضغوط الموجهة إليه، وقد أصبحت الفصائل الفلسطينية ورقة قوية ازدادت أهميتها بعد فوز حماس بالانتخابات.

ومن المتوقع أن تتلقىٰ حماس دعماً أمنياً ومخابراتياً من دمشق في الفترة المقبلة، كما أن «حزب الله» في لبنان ستزداد أهميته كقناة اتصال بين الطرفين السوري والإيراني وحماس.

ومن جهتها فإن حماس ترىٰ أهمية كبرىٰ لمستقبل علاقة حكومتها مع الدول العربية وبالأخص الأردن ومصر والسعودية، والتي تشكل العمود الفقري السياسي والاقتصادي لفلسطين [إسلام أون لاين ٢/ ٢/ ٢٠٠٦م] ولذلك كانت حذرة للغاية ـ حسب تقارير البعض ـ من صبغ حملتها الانتخابية بلون ديني، وبدلاً من ذلك اختارت أن تروج نفسها كحركة وطنية، ولم يحظ الجانب الديني للحركة إلا بذكر ضئيل في برنامجها الانتخابي.

٢ ـ إيران:

علىٰ رغم الزهو الإيراني بانتصار حماس، إلا أن طهران لا تستبعد من حساباتها تأثير لعبة التوازنات المعقدة في المنطقة علىٰ مستقبل

علاقتها مع حماس، وخاصة فيما يتعلق بتلقّي المساعدات الدولية، ومن ثم يمكن أن ترضخ الحركة لضغوط خارجية في قضايا ليست محورية، مثل: العلاقة مع إيران، في مقابل تخفيف الضغط على قضايا أخرى محورية، مثل: الاعتراف بإسرائيل، ولذلك لا يُتوقع مسارعة طهران إلى المراهنة على تحالف دائم مع حكومة حماس، فهي وإن أبدت الاستعداد للمساعدة إلا أنها لن تتحمل وحدها مسؤولية تمويل السلطة.

والفائدة الأكبر لإيران تتمثل في أن فوز حماس وتشكيلها الحكومة يعطيها مع دمشق هامشاً أكبر للمناورة في الملفين اللبناني والإقليمي من دون الدخول في مغامرة غير محسوبة النتائج.

وتعرف إسرائيل أن إيران تبذل جهوداً كبيرة لاختراق الحركات المقاومة في فلسطين، لكن حماس رغم علاقتها الجيدة مع طهران تبدو أكثر حرصاً من الخضوع التام لنظام «الملالي».

ويبالغ «آفي ديختر» الرئيس السابق للمخابرات الإسرائيلية في تقدير النفوذ الإيراني بالقول أن طهران تعمل: «داخل صفوف حماس وداخل صفوف التنظيم في «فتح»، وهم يعملون من خلال «حزب الله» في الجنوب اللبناني، وربما الأخطر والأكثر إقلاقاً من ناحيتنا، هي حقيقة

أن إيران حددت عرب إسرائيل كطابور خامس محتمل من ناحيتهم، ومندوبو التجنيد لديهم في الحركة الإسلامية ربما يلمحون أو ينبئون بما سيحصل هنا» (الموجز السياسي عدد ١٣٤، المنتدىٰ السياسي الفلسطيني، موقع نداء القدس).

٣ ـ الحركات الإسلامية:

لا يمكن فصل ما يحدث في فلسطين عن الرؤية الأمريكية للتيار الإسلامي السياسي في المنطقة، وأهم تياراته ـ حالياً ـ تنتمي إلىٰ جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يعني وجود تقارب أو تطابق منهجي يسمح بتبادل نشط للأفكار والقناعات والآثار بين هذه التيارات، وأبرزها:

الإخوان المسلمون في مصر والعراق وفلسطين والجزائر وسوريا.

ويُعتقد أن البيت الأبيض يعتبر تجربة حماس بمثابة تجربة متكاملة علىٰ مشروع مستقبلي لتحديد إمكانية التعامل مع تيارات العمل السياسي الإسلامية في المنطقة العربية والإسلامية، فالتحديات في مواجهة حماس ليست سهلة، وإن تجاسرت علىٰ تجاوز الثوابت المعيقة من وجهة النظر الأمريكية، فإن ذلك سيعني تطوراً استراتيجياً خطيراً في تاريخ العلاقة بين أمريكا والحركات الإسلامية، وربما ينتج عنه إعطاء الضوء الأخضر لتمكين التيارات الإسلامية من تحقيق انتصارات جديدة دون معوقات من

الحكومات العربية.

وتتمتع حماس بتأثير أدبي كبير على الحركات الإسلامية في المنطقة نظراً لدورها الجهادي والعريق في المقاومة، ولقدرتها على ممارسة مستويات عالية من التنظيم وضبط النفس.

ومن ناحية أخرى فإنه من المنتظر أن تحظى حماس بدعم كبير من الإسلاميين في المنطقة، وبالأخص تيارات الإخوان التي ستسعى بقوة لإنجاح التجربة، وهناك مؤشرات على أن الجماعة تشعر بأهمية التجربة، وبأن المرحلة القادمة ستكون لها بصمتها الواضحة على مستقبلهم السياسي.

وربما يدفع ذلك الطموح إلى تبنّي مستويات مرتفعة من البراجماتية السياسية، ومن ثم ممارسة ضغوط داخلية على حماس لتقديم تنازلات في هذا السياق للابتعاد عن شبح الجزأرة.

الفصل الثاني

التحدّيات
في مواجهة حماس

الفصل الثاني: التحدّيات في مواجهة حماس

بدأت حماس في مواجهة التحديات حتى قبل الإعلان عن فوزها، فالعصيّ كانت جاهزة منذ فترة طويلة، وكان الخلاف فقط في توقيت وضعها في دواليب الحركة، وتتنوع التحديات المطروحة في طريق حماس بحسب المهمة الملقاة على عاتقها وطريقة تعاملها مع المستجدات، ويمكن حصر تلك التحديات في أربعة أنماط، نذكرها تباعاً:

أولاً: تحديات شرعية ومنهجية:

تواجه الحركة أوضاعاً غير مسبوقة من حيث التعامل مع آليات المقاومة، والتفاوض مع العدو، والتحالف مع أحزاب وشخصيات علمانية، والتعامل مع دول معادية حسب المفهوم العقدي والشرعي، ونتوقع أن تحرص الحركة على أن تنطلق في تحركاتها السياسية من خلال مواءمة شرعية واجتهادات مطردة يتولاها علماء ثقات، لا يشترط أن يكونوا من فلسطين، نظراً لأن القضية لم تعد محصورة بدولة واحدة.

وفي المقابل تواجه الحركة نوعاً آخر من الاجتهادات أو الإطلاقات التي تدعو إلى ما يخالف الشرع ولكن بصيغة شرعية!

ومن الأمثلة على ذلك: ما كتبه الدكتور «نادر فرجاني» المشرف على تقرير التنمية العربية [صحيفة الحياة اللندنية ٥/ ٢/ ٢٠٠٦م] حيث يقول: «ومن المفيد هنا تذكّر أحد أهمّ استخلاصات تقرير «التنمية الإنسانية العربية» الثالث عن الحرية والحكم، والاستخلاص هو أنه لا يقوم تعارض جوهري بين إقامة مجتمع الحرية والحكم الصالح والمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، إلا أن إقامة مثل هذا المجتمع في الوطن العربي يتطلب إفساح مجال للاجتهاد الفقهي لوضع قواعد الاتساق بين الحرية بمفهومها الشامل، شاملاً لحرية الوطن والمواطن، وبين المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، تجاوزاً لكثير من التأويل الفقهي الذي استشرى في عصور الانحطاط مكرّساً للقهر والاستبداد، ومن ثم لاستباحة الأمة من أعدائها» وينادي «فرجاني» بـ «إعادة فتح باب الاجتهاد وسيعاً، وتشجيعه وإثباته، فهو مطلب أساس لتناول هذا التزاوج المبدع بين الحرية بمفهومها الشامل المعاصر وبين المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، ويتعين ـ في تقديري ـ إضافة واجب الريادة في هذا المطلب على جدول أعمال ومسؤوليات حماس والإخوان».

أمر آخر يتعلق بالتحديات المنهجية، وهو تحديد هوية ومهمة حماس في المرحلة الحالية، هل هي حركة جهادية؟ أم حزب سياسي؟ هل تتصرف انطلاقاً من وضعية الاحتلال، فيلزمها التقيد بذلك حسب

الضوابط الشرعية، وأيضاً يسعها ما لا يسع غيرها من الحركات التي لا تعاني احتلالاً؟ أم أنها تعتبر نفسها تجربة سياسية مشابهة لغيرها في الدول الإسلامية؟

ومما يدعو لطرح هذه الإشكالية، ما صرّح به الدكتور «موسى أبو مرزوق» نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، والذي قال في حوار مع (موقع إسلام أون لاين ٣١/ ١/ ٢٠٠٦م): «أعتقد أن أي شيء متعلق بالمشروع الإسلامي الحضاري، أو الإسلام السياسي يشكل مجمل وكيفية تنزيله على الواقع، أنا أعتقد أن هذه مهمات عند الإسلاميين في دول مستقلة، أكثر من المهمات عند حركة تحرر لا زالت تدافع عن نفسها وعن شعبها لتتحرر من الاحتلال».

وأخيراً فإن الخطاب العام للحركة يتداخل فيه الدعوي والسياسي إلى درجة كبيرة، ورغم أن الضوابط لا تختلف كثيراً في الحالتين، إلا أن لكل مقام كلام، وقد انتقد البعض الحركةَ في وقوعها في بعض التباينات، والتي سنشير إلى بعضها في النقطة التالية.

ثانياً: تحدّيات ذاتية:

١ ـ تناقض الموقف مع أوسلو:

اتخذت حركة حماس موقفاً رافضاً للانتخابات التشريعية الأولى التي

جرت عام ١٩٩٦م، مستندة في هذا الرفض على الثوابت الإسلامية التي ترفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، وترفض اتفاق «أوسلو» الذي انبثق عنه المجلس التشريعي باعتباره يقرّ الاحتلال وجرائمه، كما رفضت الحركة مبدأ إقامة الانتخابات، في ظل الاحتلال، وكثرت الفتاوى في رفض هذه الانتخابات، وبذل العلماء والخطباء جهداً من خلال المساجد لشرح هذا الموقف الرافض ولإقناع الجماهير المسلمة بذلك.

ولكن تغيّرَ الحال بمعدل (١٨٠) درجة في الانتخابات الثانية، رغم أن المجلس التشريعي والسلطة لا يزالان قائمين وفق اتفاق «أوسلو»، ولا يزال الاحتلال محاصراً لغزة ومحتلاً للضفة الغربية، فما الذي تغيّر في نظر الحركة، لكي يتغير موقفها؟ علماً بأن بعض المراقبين اتهم الحركة بأنها بالغت في إبراز حجم الانتصار بانسحاب الاحتلال من غزة بغرض تسويغ المشاركة الانتخابية بعد ذلك، كما أن الاحتلال لم يتوقف عن استفزازاته المستمرة، وربما يكون الشيء الوحيد الذي توقف تقريباً هو محاولات الاغتيال لقيادات الحركة السياسية، وأما عناصر القسام فلا تزال عمليات الاغتيال مستمرة بحقهم وإن تباطأت قليلاً، وآخرها كان اغتيال قائد القسام في طولكرم قبل أسابيع قليلة.

تجيب الحركة عن هذه التساؤلات: بأن الانتخابات الحالية تجري في

ظل الاندحار الصهيوني عن قطاع غزة، وأنها تجري بعيداً عن سقف «أوسلو» الذي ماتت اتفاقياته، وأنها محكومة باتفاق القاهرة الذي يعترف بقوىٰ وفصائل المقاومة، هذا من الناحية السياسية، ومن الناحية الشرعية، فقد نظمت الحركة حملة موسعة قام فيها العلماء والخطباء بشرح هذه القضية علىٰ الناس في المساجد، ويقول خالد مشعل: «البعض يقول: هذه «أوسلو»، ونحن نقول: حماس تدخل التشريعي اليوم ببرنامج المقاومة والتمسك بالثوابت الوطنية وليس بفلسفة «أوسلو»، ثانياً وإن كان التشريعي جزءاً من هياكل أسس سياسية، ولكن «أوسلو» علىٰ الأرض انتهىٰ لم يعد مرجعية، الآن المرجعية الفلسطينية هي سقف المطالب الفلسطينية والأرض، وحق العودة والقدس، وكل قائد فلسطيني اليوم يتمسك بذلك أو مُلزم بذلك، ولذلك لا أحد يُجبرنا ونحن ندخل التشريعي بأن نرجع إلىٰ أوسلو» [الجزيرة نت، بلا حدود ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥م].

والمشكلة أن هذه التبريرات لم تكف لإقناع البعض بأن الظروف هي التي تغيرت بينما الحركة لم تتغير، وقد واجهت حماس انتقادات شديدة حتىٰ من قادة «فتح» أنفسهم الذين اتهموا الحركة بأنها تتلاعب في ثوابتها لمنافسة «فتح»، وفي مقدمة هؤلاء «محمد دحلان»، كما أن «أبو مازن»

ردَّ على قول الحركة بأن «أوسلو» قد ماتت والانتخابات لا علاقة لها بـ «أوسلو»، فقال في لقاء صحفي [١٦/ ١/ ٢٠٠٦م] أن: «اتفاقات «أوسلو» قائمة، وأن الانتخابات ستجري على أساسها، ولا يمكن لأي حزب الادعاء بأن «أوسلو» قد انتهت، وأنه لا يخوض الانتخابات في ظل هذه الاتفاقيات، بعض الناس يقولون: أن اتفاقيات «أوسلو» ماتت، ولكن دعني أقول: إن هذه أحلام وتمنيات بعض الناس، لكن اتفاقيات «أوسلو» قائمة ولم تنته أو تمت، صحيح أن إسرائيل عطلتها ولكن ذلك لا يلغيها، إن تخريب «أوسلو» لا يعني أن «أوسلو» قد انتهت، وإنما الكل آت على أرضيتها، والمجلس التشريعي أُسِّس على أساس بند من بنود «أوسلو»، ولذلك كل ما يجري إنما يجري على أساس «أوسلو»، وفيما يتعلق بموضوع اتفاق القاهرة، إن الذين يقولون إنهم يخوضون الانتخابات على أساس اتفاق القاهرة، فإن اتفاق القاهرة لا يتحدث عن أي من هذه الأمور، وإنما يتحدث عن الهدنة».

والمثير هنا أن الدكتور «موسى أبو مرزوق» نفسه صرّح بما يوحي ضمناً باعتراف الحركة بأن «أوسلو» لا تزال قائمة، فقال: «معروف بأن أيَّ قانون أو أيّ اتفاقيات يعقدها نظام ما تكون واقعاً على الأرض، هذا الواقع لا يمكن إلا التعامل معه من أي قوى سياسية قادمة، ومن ثم فإننا سوف نتعامل مع كل نتائج «أوسلو» التي استمرت

على الأرض سنوات عديدة، نحن دخلنا الانتخابات التشريعية وكانت إحدى إفرازات «أوسلو» هو المجلس التشريعي نفسه، ولذلك ـ في البداية ـ نحن قاطعنا المجلس التشريعي، والدخول فيه، وكان المقصود من ذلك هو شرعية النظام السياسي الذي أفرزه «أوسلو»، أما الآن فنحن دخلنا بناء على نتائج، نتائج هذه الاتفاقية، والتي انتهى مفعولها إلى حدٍّ ما، ولكن ظلت نتائجها، ولذلك نحن نتعامل معها، بكل واقعية، أما بخصوص هذه التعاملات مع هذه الإفرازات لـ «أوسلو» فبلا شك هناك بعض القضايا مضرة بالشعب الفلسطيني» (مرجع سابق).

والمشكلة ليست في التناقض في حد ذاته، فتغيير المواقف سعياً نحو الأصلح ليس عيباً، كما أن الظروف تتغير، ولكن المشكلة أن هذه التغيرات ينبغي أن يواكبها بل يسبقها تأصيل شرعي موسع، يقدم قناعة كافية للرأي العام بأن الحركة لا تتراجع، والمطلوب ليس تأصيلاً شرعياً يكفي فقط لمواجهة الجماهير، ولكن تأصيلاً تبرأ به الذمة عند الله ـ تعالى ـ، ويقنع العلماء والمتخصصين.

وأحد المشكلات هنا أن حماس لا تعتبر قضية المشاركة في الانتخابات قضية دينية، يقول «خالد مشعل» في ردّه على اتهام ناشط فلسطيني علماني لحماس بأنها غيّرت قرآنها ما بين عامي ١٩٩٦م و٢٠٠٥م:

«البعض يتصور أن موقف حماس عندما قاطعت عام ١٩٩٦ كان منطلقاً من حرمة شرعية، حماس قاطعت عام ١٩٩٦ الانتخابات التشريعية بموقف سياسي وليس بناء عن أن ذلك حرام واليوم أصبح حلالاً » [الجزيرة نت، برنامج بلا حدود ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥م].

٢ ـ هل تنقسم حماس من الداخل؟

تمرّ الحركة بمرحلة جذرية في مسيرتها، فالانتقال من جهة المعارضة إلىٰ تسلّم الحكم ليس بالأمر الهين، ومنذ أكثر من عام والحركة تمرّ بتطورات متسارعة، وهذه الوضعية تتسبب في حراك داخلي هائل في مختلف الاتجاهات، وهذا الحراك يعني وجود رؤىٰ مختلفة وآراء متعارضة، كما يعني تصعيد شخصيات من الظل إلىٰ العلن، ويعني ـ أيضاً ـ تلاحماً بين قيادتي الداخل والخارج بصورة غير مسبوقة.

ونحسب أن قيادات الحركة مستوعبة ومنتبهة لهذه التطورات الداخلية بدرجة كافية، ولن تشغلها التطورات الخارجية عن ذلك، وقد كانت حماس فيما مضىٰ نموذجاً فعالاً علىٰ قوة التنظيم والترابط، كما أثبتت أن بناءها الداخلي من المتانة بحيث يصعب أن تضعفه أفكار انفصالية، ولا شك أن معالجة الحركة لإشكاليات القيادة تُعدّ نموذجاً يستحق التقدير والدراسة، ولا ريب أن قيادات الحركة حريصة علىٰ استمرار هذه

المزية. وفي المرحلة المقبلة هناك أخطار تنظيمية ومنهجية ربما تطرأ، ومنها على سبيل المثال: تداخل الأدوار بين قيادة الداخل والخارج، خاصة مع تتابع مشاركة القيادات الداخلية في المفاوضات واللقاءات الخارجية، والخلاف على توزيع المناصب، واختلاف الآراء حول القضايا المستجدة والتفصيلات الواقعية، والتصريحات والبيانات المتناقضة، إلا إن كان ذلك مقصوداً على سبيل المناورة.

وعلى صعيد الخلافات الداخلية، هناك بعض العناصر التي تعارض المشاركة في الانتخابات، وهي وإن كانت محدودة، إلا أن الحرص على استيعابها مطلوب، ومنها: الشيخ أحمد نمر، وهو عضو بارز في حماس جنوب غزة، وقد طرح تساؤلات عن مصير المقاومة وأولوية تحرير فلسطين في برنامج حماس الانتخابي، ليدفعه ذلك كله إلى إصدار فتوى تحرم المشاركة في الانتخابات التشريعية سواء بالترشيح أو الانتخاب [الموجز السياسي للمنتدى الفلسطيني السياسي ٢١/ ١/ ٢٠٠٦م].

ومن جهة أخرى، فإن كتائب القسام الجناح العسكري للحركة تحتاج إلى رؤية جديدة، وبلورة جديدة لمهامها في المرحلة الحالية والمقبلة، خاصة مع التزام حماس بالهدنة الحالية وعرضها هدنة طويلة الأمد، فقد يؤدي ذلك إلى تذمّر عناصر الكتائب أو تململهم مع استمرار الإسرائيلي،

ومعلوم أن الأجنحة العسكرية عادة ما تكون السيطرة عليها ليست بالأمر الهين، وتجربة الجناح العسكري للإخوان المسلمين منتصف القرن الماضي ماثلة في الأذهان، ومن ناحية أخرىٰ فإن الحركة تحتاج أن يظل جناحها العسكري نشطاً وفعالاً تحسّباً لأي تطورات، وما تردد عن احتمال ضمّ عناصره إلىٰ الأجهزة الأمنية ربما لا يكون مناسباً.

ويقدم بعض المختصين الإسرائيليين ـ رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة بن جوريون «يورام ميتال» ـ توقعاً لمستقبل الكتائب يبدو صعب الحدوث قياساً علىٰ مستوىٰ الانضباط الذي يميز حماس: «عناصر حماس الميليشياوية سوف تصر علىٰ الاستمرار في الحرب ضد إسرائيل وستنضم لتنظيم الجهاد الذي يرفض المشاركة في الانتخابات أو في أي مفاوضات».

ثالثاً: تحدّيات سياسية:

تواجه حماس في مرحلتها الحالية عدة تحديات تندرج ضمن الممارسة السياسية، ومن أبرزها:

١ـ التحول المفاجئ:

يتحدث المحللون عما أسموه «البلوغ المفاجئ للسلطة» أو احتكاك النظرية بالواقع ومطابقة القول بالفعل، وتحوّل الحركة النضالية الجهادية ـ أو جزء منها ـ إلىٰ ممارسة العمل السياسي من موقع السلطة، ويعتبر

المراقبون أن هذه الوضعية تحتاج إلى فترة انتقالية لاستيعابها، وذلك لتتجنّب الحركة أحد أمرين: الانشقاق الداخلي إذا خرجت عن ثوابتها العقيدية والسياسية في حال مالت نحو السلام والمفاوضات، أو الفشل في إدارة شؤون السلطة.

وقد يكون من الاقتراحات المناسبة تأسيس حزب سياسي بهيكلية مستقلة ولكنها تابعة لقيادة الحركة، وتقوم بممارسة العمل السياسي، وفي العالم العربي توجد عدة تجارب ناجحة في هذا المجال، حبذا لو درسها منظرو الحركة عن قرب واستمعوا إلى قادتها واستفادوا من خبراتهم.

٢ـ حساسية التعامل مع الحكومات العربية:

تبقى حماس ـ رغم كل شيء ـ حركة إسلامية تمثل جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، والجماعة رغم شعبيتها تحمل إرثاً كبيراً من الحساسية السياسية ـ أو عدم القانونية ـ لدى حكومات عربية ـ مصر على سبيل المثال ـ ورغم ما قد تتلقاه من تأييد فإن فكرة أن أحد أفرع الإخوان المسلمين قدّم تجربة سياسية ناجحة تتضمن ممارسة حقيقية للحكم، سوف يكون لها تداعياتها على المنطقة ولا شك، لذا أحسب أن أغلب الحكومات لم تتمكن بعد من تحديد موقفها بوضوح من دعم الحركة، ومثلاً لا يزال الغموض يحيط بحجم ومستوى الدعم المصري، فالمشكلة

معقدة، وكل خطوة سيكون لها آثارها على المدى القريب والبعيد أيضاً.

وحتى كتابة هذه السطور فإن الجولة العربية التي أعلن عنها قادة حماس تبدو متعثّرة، وكأن هناك توقعات قد تراجعت أو دعوات قد أُلغيت، وخاصة أن السفر من دمشق إلى القاهرة ثم إلى الدوحة شرقاً، ثم إلى الخرطوم في الجنوب الغربي، لا تبدو تحركات منطقية وهذه الدول كلها لا تمثل زيارتها حدثاً فريداً، فأغلبها يحتضن مقرات لحركة حماس مثل: دمشق والخرطوم، وبعضها اعتاد أعضاء المكتب السياسي زيارتها دون مضايقات، مثل: الدوحة والقاهرة، وستكشف الأيام القادمة عن حجم التردد العربي ومن ثم الدعم الذي يمكن أن تتلقاه حماس، ويلاحظ أن أغلب قادة الحركة يطلقون تصريحات تؤكد على تلقيهم تطمينات غير معلنة من دول عربية كثيرة.

٣ـ الرجوع لنقطة الصفر:

الذي يصعب الموقف على حماس هو أنها بعد تحقيق الإنجازات السياسية الخطيرة في الانتخابات الأخيرة سيكون من العسير عليها أن ترجع لنقطة الصفر، وهو المأزق الذي تواجهه أغلب الحركات النضالية التي تقتحم الميدان السياسي، حيث ألزمها ـ ويلزمها ـ هذا الاقتحام بقائمة من الاستحقاقات، من بينها في حالة حماس: الهدنة ووقف العمليات

وإمكانية الانضمام لمنظمة التحرير وحذف هدف تدمير إسرائيل من البرنامج الانتخابي وإمكانية التفاوض مستقبلاً، وغير ذلك، وهذه الاستحقاقات التي التزمتها حماس تجعل من الصعب عليها العودة مرة أخرىٰ لنقطة الصفر ـ أو الفشل ـ السياسية، لذلك يغلب علىٰ الظن أن هذا الوضع الحرج في حد ذاته يمثل عنصر ضغط ذاتي علىٰ الحركة، وهو الخوف من الرجوع إلىٰ نقطة الصفر، وحتىٰ لو عزمت الحركة عند ظرف قهري واختارت الرجوع لنقطة الصفر السياسية فإن ذلك لن يتم إلا بتنازلات بمفهوم آخر.

٤ـ الضغوط الإسرائيلية:

تتخوف إسرائيل من نشأة حزام إسلامي يحيط بالكيان الصهيوني، ولذلك ستكون الحكومة الجديدة في تل أبيب حريصة علىٰ حصار حماس علىٰ كافة الأصعدة وتفريغ تجربتها السياسية من مضمونها، وستكون وتيرة ذلك مرتبطة بمستوىٰ المرونة الذي تبديه حركة حماس، **وتتمثل أهم الضغوط الإسرائيلية المتوقعة مستقبلاً في:**

ـ مواصلة التحريض الدولي.

ـ منع الضرائب المحصلة من الفلسطينيين وتشديد الحصار الاقتصادي.

ـ غلق المعابر والمنافذ وتشديد الحصار ومنع تحركات قادة الحركة.

ـ تنشيط عمليات الاعتقال والاغتيال وفق جدولة انتقائية.

ـ تحريض عملائها في حركة «فتح».

ـ في مرحلة تالية ربما يطلق سراح «البرغوثي» من أجل لملمة جراح «فتح».

ـ استفزاز الأجنحة العسكرية من أجل إحراج حماس.

ـ تشجيع الفلتان الأمني عن طريق المخابرات.

ـ الضغط على الدول العربية لتقليص دعمها للسلطة بما يمنعها من تحقيق نتائج مبهرة داخلياً.

ـ استغلال الحرب على الإرهاب لتوريط حماس في اتهامات بالدعم أو الاتصال أو نحو ذلك.

ـ شنّ حملة إجهاض وتدمير لمنشآت ومؤسسات السلطة المرتبطة بحماس لإضعاف قدرتها على تحقيق نهضة اقتصادية... إلخ.

٥ـ استحقاقات «أوسلو»:

فهناك استحقاقات قانونية وسياسية ترتبت على قبول الحركة بالمشاركة في السلطة الفلسطينية، ورغم أن الحركة تحاول التملّص منها، إلا أنها تبقى حقيقة واقعة، وخاصة الاتفاقات التي لا يمكن إلغاؤها دون أغلبية

الثلثين، وهي تستند في الأساس إلىٰ المجلس الوطني الفلسطيني القديم ومنظمة التحرير التي يُنص علىٰ أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحماس مضطرة للتعامل مع هذا الوضع، فالمجلس التشريعي لا يغير في الاتفاقيات، لأن من وقعها هو منظمة التحرير، وليس السلطة أو المجلس، فهناك إشكالات بين المجلس وصلاحياته، وهذا ضغط جديد يدفع حماس للدخول إلىٰ المنظمة والانغماس بصورة أكبر في البوتقة السياسية.

يقول أبو مازن: «هناك سياسة مرسومة في المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، مرسومة في «أوسلو»، مرسومة في المجلس التشريعي عام ١٩٩٦، ومرسومة في كل المجالس التشريعية، هذه لا تنقض إلا بأغلبية الثلثين في كل المؤسسات التشريعية، وإذا كانوا في المجلس التشريعي (يقصد حماس) يريدون تغيير هذه السياسة فليتفضلوا، ولكنهم لا يستطيعون أن يغيروا هذه السياسة إلا بأغلبية الثلثين في المجلس التشريعي والوطني وعند ذلك لكل حادث حديث».

٦ـ القانون الأساسي:

يحدد القانون الأساسي الفلسطيني طبيعة العلاقة بين رئيس السلطة وبين رئيس الحكومة، ويوضح صلاحيات كل منهما، وفي المرحلة

الماضية كانت «فتح» تسيطر على المنصبين، لذا كان التداخل بينهما واضحاً، ولم يكن التقيد بنص القانون مطروحاً بقوة، ولكن في المرحلة المقبلة سوف يتم تفعيل القانون لفصل صلاحيات المنصبين، ولن تستطيع حماس تغيير أي بند من بنود القانون الأساسي؛ لأن تعديله يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء المجلس، أي: (٨٨) نائباً وأكثر، في حين حصلت حماس على (٧٤) مقعداً ودعمت أربعة آخرين أي المجموع (٧٨) فقط، ومن أمثلة المجالات التي لن تستطيع حماس التدخل فيها: تغيير ممثلي السلطة الفلسطينية لدى الدول الأجنبية، لأن هذا الحق مُنح حصرياً لرئيس السلطة، وتنص المادة (٤٠) من القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور) على أن رئيس السلطة يعين ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهي أعمالهم، وحسب القانون الأساسي أيضاً فإن رئيس السلطة الوطنية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الفلسطينية، ومنح القانون رئيس السلطة الفلسطينية صلاحيات الإشراف المباشر على جهاز الاستخبارات والأمن الوطني وقوات الـ (١٧) والحرس الشخصي وجهاز البحرية، في حين أعطى القانون رئيس الوزراء صلاحية الإشراف على ثلاثة أجهزة أمنية، من خلال وزارة الداخلية كونها جزءاً من مجلس الوزراء، حيث تشرف وزارة الداخلية على أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني. [موقع البوابة

٣٠/ ٢٠٠٦١م]

٧ـ عمليات المقاومة:

شرعت سلطات الاحتلال في تنفيذ سياسة اغتيالات ضد الفصائل الفلسطينية داخل غزة والضفة، وقد طالت حتىٰ كتابة هذه السطور عناصر من كتائب الأقصىٰ وسرايا القدس، أي: «فتح والجهاد»، وتهدف إسرائيل من عمليات الاغتيال الانتقائية في هذه المرحلة إلىٰ:

ـ الضغط علىٰ حماس التي يصعب عليها الرد خاصة في الوقت الحالي نظراً للاستحقاقات الانتخابية.

ـ دقّ إسفين بين حماس من ناحية و«فتح والجهاد» من ناحية أخرىٰ، فأعضاء الحركتين هم الذين يتعرضون للاغتيال في العمليات الأخيرة.

ـ يمكن أن يتزايد الضغط علىٰ حماس باستهداف عناصرها العسكرية أو السياسية كمستوىٰ تصعيد أعلىٰ.

ـ إضعاف حماس في مواجهة الرأي العام عن طريق تكبيلها عسكرياً باعتبار أنها ستضطر للالتزام بالهدنة حتىٰ لا تفقد الدعم العربي المحدود.

وقد بدأت عناصر من «فتح» بالتقاط الخيط من الإسرائيليين واستوعبوا الرسالة، واستدعوا خطاب الانتفاضة، وأخذوا يتحدثون عن

انفراد إسرائيلي بـ «فتح والجهاد»، وذلك لإيقاع حماس في مزيد من الحرج، والظهور في صورة الضحية على اعتبار أن ذلك له تأثيره في الرأي العام الفلسطيني، وربما يتفاعل هذا السلوك ليؤدي في النهاية إلى تصاعد الانتفاضة من جديد لتضييق المجال على حماس ودفعها إما للمشاركة؛ ومن ثم التعرض لتدمير مماثل لما حدث مع «فتح»، وإما للاعتراض وفقد شعبيتها في الشارع الفلسطيني، وإما للسكوت والتعرض للضغوط.

والذي نأمله من حماس أن تحدد موقفها مبكراً وبوضوح ولا تكتفي ببيانات التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الرد، خاصة وأن تصريحات بعض قياديها قد لا تتسم بالوضوح رغم تأكيدها على احترام المقاومة.

يقول الدكتور أبو مرزوق: «لن يُعتقل مجاهدٌ، ولن يُعتقل مقاومٌ، سنطرح أجندة المقاومة بكل مسؤولية مع كل الأطراف، نحن صنعنا المقاومة سويّاً، والمقاومة هي لخدمة شعبنا ولإحقاق حقوقه، ولا يمكن أن تتعارض برامجنا مع المقاومة، دخولنا المجلس التشريعي للسلطة هو انتصار لبرنامج المقاومة، وكان أحد أهم أسباب دخولنا المجلس التشريعي هو برنامجنا للمقاومة، ولكن لا بد أن نعرف أيضاً أنه في المرحلة القادمة لا بد من حديث مطول عن أولويات العمل الوطني، وأولويات عمل

المقاومة».

وربما يُستحسن في هذه المرحلة استحضار نموذج «فتح» التي كانت في السلطة وفي نفس الوقت لها جناحها العسكري، كتائب شهداء الأقصىٰ، والذي كان ينافس كتائب القسام في عدد العمليات الاستشهادية، وكان عرفات يُتهم بتمويل الكتائب، كما أن تهمة تأسيسها هي إحدىٰ التهم الرئيسة التي اعتقل وحُوكم بسببها «مروان البرغوثي»، وهذا الأمر لا ريب أنه سيكون مجال مزايدة كبير لـ «فتح» في حال تجاوزته حماس.

٨ ـ الوقت:

تراهن حركة حماس كثيراً علىٰ استغلال عنصر الزمن في تهدئة الأمور وامتصاص ردود الفعل، ولذلك تبدي ـ حالياً ـ مستوىٰ عالياً من المرونة، ولكن ذلك أمر لم يفت أعداؤها، وهم يدركون جيداً تأثير الوقت في نجاح استراتيجية حماس.

يقول المنسق الأمريكي السابق في الشرق الأوسط «دينيس روس»: «لا يجب أن تُترك حماس هكذا متجنّبة الاختيار ما بين أمرين عسيرين وتأخذ كل الأرباح، فآمال تغيّر حركة حماس بعد امتلاكها زمام الحكم في فلسطين تحت ضغط الأوضاع الجديدة سوف تتبخر في الهواء إذا

ما استطاع منظروها إثبات أن التغير لن يكون ضرورياً».

رابعاً: تحدّيات تنفيذية:

١ ـ عقبات فتح:

التنافسية الشديدة التي تحكم طبيعة العلاقة بين حركتي حماس وفتح كان لها دور كبير في تسارع الأحداث بهذه الوتيرة، ولا تزال حركة فتح حتىٰ الآن غير قادرة علىٰ استيعاب حقيقة الهزيمة في الانتخابات، أو تبعات تسلّم حماس السلطة.

وكشف قيادي بحماس عن أن وفد الحركة سيطرح لدىٰ الساسة العرب التدخل لدىٰ حركة فتح كي لا تضع المزيد من العراقيل في طريق تجربتها الأولىٰ، ويشار هنا إلىٰ أن أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت حماس إلىٰ دعوة فتح كي تشارك في الحكومة المقبلة، حرصها علىٰ إضعاف دوافع إفشال حماس لدىٰ كوادر فتح، ورغم ذلك يُتوقع حدوث بعض المشكلات في الفترة المقبلة، ومنها:

أ ـ المماطلة أو رفض تسليم الأجهزة الأمنية:

والتي يتبع عدد منها رئيس السلطة، والبقية تتبع الحكومة ـ كما سبق بيانه ـ وكان أحد أسباب الخلاف الرئيسة بين «أبو مازن وعرفات» هو

القبول بتسليم الأجهزة الأمنية إلىٰ الحكومة، وحالياً يُتوقع أن تظهر مشكلة عكسية وهي: الرغبة في إحالة كافة الأجهزة الأمنية إلىٰ رئيس السلطة، أو تعيين وزير داخلية لا ينتمي للحركة، ورغم تأكيدات «أبو مازن» بأن يتم تسليم السلطة بشكل كامل لحماس بعد تشكيل الحكومة، فإن عناصر من «فتح» لا تزال تهدد بالتمرد علىٰ التسليم، ونشرت صحيفة «هاآرتس» مقالاً للكاتب «زيفي برايل» ذكر فيه أن برنامج حماس الانتخابي يظهر أن الرغبة في التخلص من تدخل السلطة الفلسطينية وخاصة تدخل أجهزة المخابرات في مؤسساتها ومساجدها، يشكل موضوعاً رئيساً لهذا البرنامج، وأن قيادة حماس لا تتخيل للحظة أنها سوف تتمكن من الإمساك بزمام الأمن الفلسطيني عقب فوزها مباشرة [إسلام أون لاين ٢/ ٢/ ٢٠٠٦م].

وتحاول الحركة أن تهدّئ الوضع من خلال طمأنة الجميع بأنه لن يكون هناك مجال للانتقام أو المحاسبة علىٰ الماضي، ويقول موسىٰ أبو مرزوق: «لا يمكن أن يكون هناك خمسون ألفاً من قوات الأمن متهمين بالفساد، نحن لن نفتح الملفات التاريخية ولن نكون أسرىٰ التاريخ، ولو كان هذا التاريخ قريباً، نحن سنتعامل مع الواقع حيث هو، نحن سوف نغلب الصفح والتسامح عن الانتقام والملاحقة، نحن سنتعامل مع القوىٰ الأمنية

لبناء قوة وطنية تعمل لصالح الشعب الفلسطيني، نجعل القوة الأمنية ضمن إطار قانوني معها، سواء كان في تصرفاتها، أو في الاحتكام لقواعد القانون الفلسطيني، نتعامل معها لأي أجهزة في السلطة الفلسطينية».

ب ـ تبادل المواقع والمواقف:

يتحضر أعضاء «فتح» حالياً لممارسة كل ما واجهتهم به حماس في فترة اضطلاعهم بالسلطة، من تنفيذ للعمليات، إلى عدم الالتزام بطلب تسليم الأسلحة أو ضم الأجنحة العسكرية للأجهزة الأمنية، وغير ذلك، وبغضِّ النظر عن صواب موقف حماس حينذاك، فإن قواعد اللعبة هنا تختلف، وهذا هو أحد الأسباب التي من أجلها يرفض الفتحاويون مشاركة حماس في حكومة وطنية، فحماس لم تكن لتشاركهم في حكومتهم رغم أنهم طلبوا ذلك، ولم تكن حماس لتخضع لسلطان «فتح» مقابل بضع حقائب وزارية، وحسب المنطق نفسه ـ لا حسب الحق والباطل ـ فإن فتح تريد معاملة حماس كمعاملة الأخيرة لها أثناء حكمها، والأمر الوحيد الذي يمكن أن يكسر هذه القاعدة هو البراجماتية الشديدة أو الإخلاص للقضية الفلسطينية لدىٰ عناصر من «فتح»، وقد ألمح القيادي في حماس «يونس الأسطل» [موقع إسلام أون لاين

٦/ ١/ ٢٠٠٦م] أن عدداً كبيراً من القيادات بـ «فتح» وبالسلطة الحالية أجروا اتصالات سرية مع حماس، ورحبوا بفوزها في الانتخابات، وعرضوا مساعدتهم، وهذا لا يمنع أن المجموعة الصلبة في حركة فتح ترفض التعامل مع حماس ـ قد يتغير موقفهم وفقاً للضغوط العربية ـ وأنهم يريدون أن يدعوا حماس تغرق بمفردها حسب توقعاتهم.

ج ـ سياسة الأرض المحروقة:

فُوجئ الرأي العام بإعلان النائب العام الفلسطيني بإعلان عدة قضايا فساد دفعة واحدة بلغت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار، وجاء ذلك في خطوة استباقية من السلطة الحالية في محاولة لحرق ورقة محاربة الفساد على حماس، والفساد كان أحد أسباب النقمة الرئيسة التي خسرت «فتح» الانتخابات بسببها، كما تعبر هذه الخطوة عن رغبة لدى حركة فتح في تنقية الصفوف أو التخلص من صغار الفاسدين لتحسين الصورة أمام الناخب الفلسطيني، خاصة وأن الأعوام الأربعة للمجلس التشريعي سوف تنقضي سريعاً.

وفي نفس السياق حاول أن «أبو مازن» استغلال أغلبية «فتح» في المجلس التشريعي المنتهية ولايته من أجل المسارعة بسنِّ عدد من القوانين التي من شأنها أن تقيد المساحة التي ستتحرك فيها حركة حماس بعد تسلمها السلطة، مثل: منح رئيس السلطة صلاحية تعيين قضاة

المحكمة الدستورية وهو ما يمكن أن يمثل تهديداً لاستقرار أداء حماس السياسي وذلك الأسلوب يبدو متّبعاً وإن كان بصور ودرجات متفاوتة في مختلف الوزارات ومؤسسات السلطة التي ستتسلمها حماس، وذلك بغرض وضع الحركة أمام أمر واقع يصعب عليها تغييره دفعة واحدة.

والإجراء الذي ربما يفيد حماس في هذا المجال أن تدفع في اتجاه محاولة إعادة تشكيل حركة فتح من جديد مستغلة الانقسام الذي تعاني منه، ومبدئياً يمكن تقسيم حركة فتح حسب فئات ثلاث: المخلصين والمنتفعين والمنتمين، فالأولى: تسعى جاهدة لضمِّها إلى صفوفها أو التنسيق معها على أقل تقدير بعيداً عن تنظيم فتح، والثانية: تتعامل معها بشكل قانوني وتقدم الفاسدين منهم للقضاء بصورة تدريجية، والثالثة: هم مصدر القلق الحقيقي لأنهم المتمسكون ببرنامجها إلا أنه في ظل غيبة «البرغوثي» عن الساحة لا يتوقع أن يمثلوا خطراً انتخابياً بارزاً.

٢ ـ التمويل:

يراهن البيت الأبيض على قيام الجمهور الفلسطيني نفسه بإسقاط حكم الحركة في حال توقفت حكومة بقيادتها عن دفع رواتب الموظفين، وتبلغ فاتورة الرواتب الشهرية لموظفي السلطة (١١٦) مليون دولار، لحوالي (١٤٠) ألف موظف، منها (٩٥) مليوناً تدفع لموظفين رسميين،

في حين يدفع الباقي لبرامج بطالة تشمل الآلاف من أعضاء المليشيات التابعة لحركة فتح.

وتحوّل إسرائيل مستحقات جمركية وضريبية للسلطة تبلغ قيمتها الشهرية (٥٠) مليون دولار، وقد قامت بوقفها بعد إعلان فوز حماس وأعلنت أنها ستواصل وقفها، ولكنها تراجعت بعد ذلك خوفاً من الاختراق الإيراني فيما يبدو وأعلنت مواصلة دفعها حتى تتسلم حماس الحكومة.

ويقول وزير الإسكان والأشغال عامة «د. محمد أشتية» (صحيفة الحياة اللندنية) أن جباية السلطة من الضرائب تكفي لسدِّ (٢٠٪) فقط من فاتورة الرواتب، مشيراً إلى أن التحويلات الإسرائيلية من الجمارك وضرائب المشتريات تسدّ نحو ثلثي الفاتورة، وكانت الدول العربية تعهدت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ بتوفير دعم شهري لموازنة السلطة بقيمة خمسين مليون دولار، لكن المسؤولين في السلطة يقولون أن السعودية كانت الدولة الوحيدة التي أوفت بالتزاماتها وقيمتها (٧,٥) ملايين دولار شهرياً.

ولدى تفاقم العجز في موازنتها العام الماضي، لجأت السلطة إلى الدول المانحة التي وافقت على تغطية جزء من العجز بقيمة (٣٥٠) مليون

دولار، وهو مايساوي ثلث قيمة العجز للسنة المالية الماضية الذي بلغ نحو بليون دولار.

غير أن هذه الدول أوقفت أخيراً تحويلات مالية لموازنة السلطة بقيمة (٥٠) مليون دولار بعد قيام الأخيرة بخرق اتفاق سابق مع البنك الدولي في شأن الإنفاق الحكومي.

والمشكلة في قضية الرواتب أنها تشكل المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الفلسطيني الضعيف، ويقول الدكتور «محمود أبو رب» أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح في غزة (صحيفة الحياة اللندنية): «عندما يتوقف مبلغ مثل هذا عن التدفق في شرايين السوق، فإن المصانع لن تجد من يشتري منتجاتها وستدفع بعمالها إلى الشارع، ما يؤدي إلى حدوث إضرابات واضطرابات قد تسقط أي حكومة لا تجد بديلاً».

وفي مواجهة ذلك فإن حماس أعلنت عن عزمها اتخاذ إجراءات إصلاحية لتقليص فاتورة الرواتب، وصرح «محمود الزهار» أن هناك ٣٧ ألف موظف يتلقون رواتبهم من دون أن يعملوا بصورة فعلية، يعيش عدد كبير منهم في الخارج، وأشار إلى أن كثيراً من هؤلاء هم أبناء مسؤولين في السلطة أو زوجاتهم أو أقرباؤهم (صحيفة الحياة اللندنية).

وأعلن «أسامة حمدان» ممثل الحركة في لبنان عن وجود اتصالات

مع دول عربية ولا يعلن عن كثير منها، ومن بينها: الكويت، سوريا، إيران، اليمن، السودان، مصر، الجزائر. وصرّح «محمد أبو طير» النائب الجديد أن جهة عربية واحدة وافقت على دفع (١٠٠) مليون دولار من أول اتصال، وذلك للحكومة التي ستشكلها حركة حماس.

ولا يمثل القرار الأمريكي بوقف المساعدات للسلطة تأثيراً كبيراً، حيث لم تتجاوز المساعدات التي قدمت من الولايات المتحدة طيلة (٢٣) عاماً (١,٢) مليار دولار.

وهناك عامل آخر ربما يساهم في عرقلة التمويل، وهو الاتهامات المتوقعة مستقبلاً لحماس أنها تقدم دعماً للإرهاب، وهذا ربما يفرض قيوداً مستقبلية على الحركة في تلقيها الدعم، ويفرض عليها التزام مستوىً راقٍ من الشفافية في الأمور المالية.

٣ ـ نقص الخبرة:

حماس تواجه مشكلة إدارة حكم وسلطة دون خبرة سابقة، ولكن بعض المراقبين يقللون من أهمية ذلك بالقول أن الذين استلموا مقاليد الحكم في ١٩٩٤ لم تكن لديهم خبرة سابقة، وبعد عشر سنوات من السلطة، ثمّة بيروقراطية فلسطينية قد تشكلت في كافة دوائر الحكم ستسمح بانتقال السلطة في

سلاسة من قوة سياسية إلىٰ أخرىٰ (د. بشير نافع ـ المركز الفلسطيني للإعلام).

ولكن يبقىٰ أن حماس التي لم تمارس الحكم من قبل، إدارة وتنظيماً وخدمات وتعاملاً مع العالم، بحاجة ماسة لمتطوعين عرب ومسلمين يقدمون خدماتهم واستشاراتهم ودعمهم العلمي والفني إذا ما طلب منهم ذلك، وقد أكد القيادي السياسي بحماس «يونس الأسطل» [موقع إسلام أون لاين ٦/ ١/ ٢٠٠٦م] أن جماعة الإخوان المسلمين العالمية و «المخلصين» في الأمتين العربية والإسلامية أبدوا الاستعداد الكامل لمدِّ حماس بخبرات واسعة في إدارة السلطات المختلفة، كما ذكر أن عدداً من عناصر «فتح» اتصلوا بحماس وعرضوا عليها وضع خبراتهم وإمكانياتهم تحت تصرف حماس، وأن عدداً منهم قدّم «دراسات ممتازة في جوانب الحياة المختلفة من خلال تجربتهم السابقة بإدارة المؤسسات الرسمية».

٤ ـ الانتقال والتنسيق الأمني:

التنسيق من خلال اللجان الأمنية المشتركة كان عملاً روتينياً ومهماً تمارسه السلطة السابقة، وليس معلوماً ـ حتىٰ الآن ـ كيف ستتغلب حماس علىٰ هذه المشكلة كونها ترفض الاحتكاك المباشر مع الاحتلال وتعتبر

التنسيق الأمني نفسه جريمة منكرة، كما نصت على ذلك في برنامجها الانتخابي، وهذه مشكلة يشعر الإسرائيليون أنفسهم بها.

يقول أحد الضباط الإسرائيليين: «إن هناك مشاكل ستواجه الجيش الإسرائيلي لو أصرَّ على رفض الاتصال بحماس مع وجود الحركة في قيادة السلطة الفلسطينية» وهو ما يعني أن المشكلة نفسها قائمة بالنسبة لحماس التي ترفض التعامل، ويشرح الضابط: «نحن نعتمد على السلطة بالضبط مثلما هم يعتمدون علينا، فلو تولت حماس زمام الأمور ربما لن نصبح قادرين على الاتصال ببوليس السلطة ونطلب منهم أن يبطلوا مفعول قنبلة زرعت بمحاذاة السياج الواقع خارج غزة»، ويقول الدكتور موسى أبو مرزوق: «فيما يتعلق بالتنسيق الأمني فهذا الملف ستتم مراجعته والتدقيق فيه، لأن حماس كانت ـ دائماً ـ تعترض على التنسيق الأمني مع العدو، والملف هذا بشكل خاص يجب أن يتعامل معه بدقّة وشفافية وبمسؤولية» (مرجع سابق).

ومن الصعوبات المتوقعة كذلك قضية حرية الحركة والانتقال بين المناطق الفلسطينية، وهو أمر لن تكون قوات الاحتلال حريصة على تحقيقه بسلاسة بالطبع، وقد هدّد بعض مسؤوليها بالفعل بمنع مسؤولي حماس من التنقل بين غزة والضفة، كما أنه في حال حدوث تطورات

الفصل الثالث

خيارات حماس

الفصل الثالث: خيارات حماس

أولاً: شكل الحكومة:

١ ـ الانسحاب:

تؤكد بعض المصادر أنه لا يوجد نص ملزم في القانون الفلسطيني يجعل «أبو مازن» يكلف أكبر الكتل النيابية بتشكيل حكومة جديدة، ولكن في العموم فإن احتمال المماطلة في تكليف حماس يبقى أمراً وارداً وإن كان ضعيفاً، وقد صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق «بنيامين بن أليعازر»: «يجب الانتظار لمعرفة كيف سينظم الفلسطينيون أنفسهم، ذلك أن الدستور الفلسطيني لا يُلزم الرئيسَ تكليف أكبر الكتل بتشكيل الحكومة».

والاحتمال الأضعف في هذه الحالة أن تكلف «فتح» بتشكيل حكومة أقلية، ولكن ذلك يبقى رهناً بالتطورات السياسية، وخاصة مواقف الدول العربية المعنية.

٢ ـ المواجهة الكاملة:

هناك احتمال آخر وهو ضعيف أيضاً، وهو انفراد حماس بتشكيل حكومة ينتمي كل أعضائها للحركة، ولا يبدو ذلك مطروحاً على أجندة

حماس، على الأقل حسبما يصرح به قادتها، مع احتمال أن تكون كثير من التصريحات في سياق المناورة وكسب المواقف، ولكن انفراد الحركة على العموم بتشكيل الحكومة ليس هدفاً محورياً لها في هذه المرحلة، خاصة وأنها تحتفظ لنفسها بمنصب رئيس الوزراء كما صرح «إسماعيل هنية»، وأيضاً فهي تملك أغلبية مطلقة في المجلس التشريعي وذلك يجعل من تغيير المناصب في أي وقت أمر مطروح، خاصة بعد هدوء الأوضاع.

٣ ـ الائتلاف:

الاحتمال الأكثر قوة هو أن تشكل حماس حكومة يشارك فيها بعض أعضائها، بينما تتشكل في بقيتها من نواب آخرين، سواء من فتح أو من الفصائل الأخرى، كما يمكن أن تشكل الحركة حكومة تكنوقراط من خارج المجلس التشريعي.

ورغم أن قضية الشراكة وإصرار حماس عليها فُسرت على أنها عدم رغبة من الحركة في تحمل التبعة بمفردها، فإن «إسماعيل» هنية أكّد قائلاً: «حركة حماس ليست أقل من غيرها في إدارة المرحلة، إن لم يكن أكثر. حين نعرض الشراكة السياسية فليس من منطق العجز أو الضعف أو الخوف من متابعة تطورات واستحقاقات المرحلة، ولكن لأننا على قناعة بمبدأ الوحدة الوطنية ومبدأ الشراكة السياسية».

ثانياً: استراتيجيات:

تبدو في الأفق إشارات متفاوتة عن استراتيجية حماس في الفترة المقبلة، ويمكن القول أنه بصورة عامة هناك استراتيجيتان يمكن أن تعمل الحركة من خلالهما، الأولى: تمثل خياراً مقترحاً وإيجابياً، والثانية: تمثل خياراً مرفوضاً.

الاستراتيجية الأولى: المرونة مع التمسك بالثوابت:

المتوقع أن تعمل حماس في بداية تسلّمها السلطة على تدشين حالة من الهدوء لامتصاص حالات الغضب وردود الفعل، كما أنها ستركز بقوة على تحقيق إنجازات ملحوظة مبكرة لإثبات فعاليتها وللمحافظة على تأييد الرأي العام ليكتسب قوة أكبر في مواجهة الضغوط المالية.

وحسب استراتيجية المرونة مع التمسك بالثوابت، فينتظر أن تراهن حماس على آلية متدرجة في عملها السياسي تتكون من عدة بنود:

- الدفع في اتجاه تشكيل الحكومة بأسرع وقت.

- محاولة معالجة والتأكيد على رفض الإجراءات الاستباقية التي سارعت إليها «فتح» قبل تسليم السلطة من أجل تطويق حماس.

- البدء في عملية إصلاح سياسي وإداري داخلي بصورة متدرجة مع تجنّب الاتهام بتصفية الحسابات.

ـ امتصاص الاستنفار الفصائلي خاصة مع «الجهاد وفتح»، ومحاولة وضع معادلة تحكم عمليات المقاومة بعيداً عن الحسابات السياسية بين الفصائل، وأيضاً السعي لاستيعاب الأجنحة العسكرية الخارجة عن السيطرة والتي وردت تقارير تتحدث عن محاولات فتحاوية لاحتوائها.

ـ إعادة ترتيب الوزارات التي تباشر مصالح الشعب الفلسطيني، ومعالجة قضايا الفساد بعناية وتدرج.

ـ ستدفع حماس باتجاه طمأنة الدول العربية والغربية من ناحيتي الأمن والمال.

ـ ستسعى الحركة لإقناع الرأي العام بأن تسلّم الحركة للسلطة يمثل فارقاً كبيراً في الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني.

ـ تجنّب قضايا السياسة الخارجية في المرحلة الأولى على الأقل مع إحالتها إلى رئاسة السلطة ممثلة في «أبو مازن»، ومن ضمنها قضايا التفاوض مع إسرائيل وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة.

ـ ستعمل الحركة في الفترة القادمة على الترويج والتفرقة بين إمكانية التفاوض مع الإسرائيليين وبين الاعتراف بإسرائيل.

وتبدو حركة حماس في أدائها السياسي متشابهة ومقتبسة إلى حد كبير من النهج الإيراني في معالجة الضغوط الدولية كما في قضية

المفاعلات النووية، بانتهاج استراتيجية تهدئة وامتصاص وفتح قنوات اتصال مع الدول الموالية، ودون تقديم تنازلات أولية حتى يتم تجاوز الأمر أو كسب الوقت على الأقل، وكما عبر «نيتانياهو» زعيم الليكود عن ذلك بالقول: «ليس مهمّاً كمية المساحيق التي ستوضع على وجه حركة حماس، فهي ستبقى حماس نفسها» [صحيفة الحياة الجديدة ٢٨/ ١/ ٢٠٠٦م].

وفي هذا الصدد من المهم الإشارة إلى بعض النقاط:

١ ـ ثوابت حماس:

من أهمّ ثوابت حركة حماس: عدم الاعتراف بإسرائيل، فلسطين ينبغي أن تحرر من النهر إلى البحر، المقاومة وسيلة رئيسة للتحرير، حق عودة جميع اللاجئين.

وهذه الثوابت أكد عليها في الفترة الأخيرة قادة حماس، وقال «مشعل» في تصريحات صحفية: «إن حماس لن تعترف أبداً بشرعية الدولة الصهيونية التي أقيمت على أرضنا». [صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية ٣/ ٢/ ٢٠٠٦م]، وفي حفل لتخريج دفعة من مقاتلي القسام قبل أشهر قليلة، قال محمود الزهار: «سيبقى هذا الجيش يحمي الوطن حتى وإن بقي شبر واحد من فلسطين، سيبقى هذا السلاح بالأيدي

الطاهرة فوق الأسطح وخلف الجدران والأشجار يحافظ على الأرض والإنسان » وقال : «ستبقى هذه الأجساد تدرِّب غيرها لتحول كل الشعب الفلسطيني إلى مجاهدين حتى يتم تحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر» [العربية نت ١٢/ ٨/ ٢٠٠٥م] .

٢ ـ التصريحات المتباينة :

من الملاحظات المهمة في أداء قادة حماس الإعلامي وجود تباين في تصريحاتهم بخصوص المرحلة المقبلة ، ومن أمثلة ذلك : ما تحدث به بعض القيادات في الحركة عن هدنة طويلة مقابل تنازلات إسرائيلية ، قال الدكتور «محمود الرمحي» القيادي والنائب في حماس : «الهدنة بشروطها وهي قيام دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وإطلاق سراح المعتقلين . إذا لم نستطع تحقيق هذه الشروط ، وإذا لم تطلق إسرائيل أي أسير ، ولم تنسحب من الضفة الغربية فإن حماس ستكون في حل من التهدئة التي وافقت عليها في اتفاق القاهرة » [ميدل إيست أون لاين ٨/ ٢/ ٢٠٠٦م] وأعلن «خالد مشعل» أن الحركة قد تلتزم «هدنة طويلة» مع إسرائيل في حال انسحبت حتى حدود عام ١٩٦٧ م واعترفت بالحقوق الفلسطينية (المصدر السابق) .

ولكن في المقابل فإن تصريحات سابقة لـ «مشعل» كانت تلمح إلى احتمال الاعتراف بإسرائيل مقابل نفس شروط الهدنة الطويلة، وهذا أقرب إلى المنطق التفاوضي، فلا يوجد ما يدفع إسرائيل لتنفيذ هذه الشروط مقابل هدنة طويلة الأمد، بينما المطروح في الأفق أن حماس هي الأكثر احتياجاً إلى مناخ التهدئة في الآونة الحالية لتستطيع تنفيذ برنامجها السياسي بعد تشكيل الحكومة.

وكان الدكتور «عمرو موسى» الأمين العام للجامعة العربية قد دعا حماس إلى أن تعلن موافقتها وتبنّيها للمبادرة العربية التي أقرّتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢م، والتي تنص صراحة على الاعتراف العربي الكامل بإسرائيل في مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها أراضي الضفة وغزة والقدس الشرقية، وذلك كمخرج يعفي الحركة من إعلان الاعتراف المباشر والفوري بإسرائيل ويوفر لها في الوقت عينه غطاء عربياً، وقد علّق «خالد مشعل» على هذه الدعوة بالقول: «لن نخرج عن الموقف العربي»، وقال: «إن الحركة ستدرس هذا الاقتراح»، وأضاف: «حين تعلن إسرائيل أنها تعترف بالحقوق الفلسطينية وتنسحب من أراضينا وتسلم بحقوقنا، قطعاً سيكون هناك استعداد فلسطيني وعربي للتعاون وخطوة إيجابية، ولكن بعد أن تصل إسرائيل إلى هذه الحال» [موقع البوابة ٨/ ٢/ ٢٠٠٦م]، وفي مقام آخر صرح خالد مشعل بأن الحركة تقبل المبادرة العربية مع بعض التحفظات. [الشرق الأوسط ١٩/ ٢/ ٢٠٠٦].

وهناك رأي لبعض المراقبين أن هذا التضارب أو التناقض في تصريحات قادة حماس قد يكون مقصوداً بغرض المناورة، ويقول الدكتور «محمد الأذعر» الأكاديمي الفلسطيني: «بحق الاعتقاد في وجود عدم التناغم في إجابات حماس. نقول قد يكون طرق الجميع أبواب حماس بإلحاح تحرياً لمواقفها، ومعرفة الثابت منها والمتحول والقابل للثبات والتحول بالنسبة لعشرات القضايا الداخلية والخارجية، مدعاة لهذا الارتباك وربما التعارض والتلعثم، لكن هذا التفسير لا يكفي وحده لتفهم هذه الظاهرة، أقله لأن حماس حركة مؤسسة بشكل ممتاز عملاً بهذا المنظور، لماذا لا يصح النظر إلىٰ أننا بصدد ارتباك ومراوغة مقصودين لهدف استيعاب ردود أفعال مباغتة المشاركة السياسية والتأمل في الخطوات التالية؟ ولماذا نستبعد أن حماس ـ كحركة تنطوي علىٰ قدر من البراجماتية التكتيكية ـ تنتظر التعرف علىٰ مقامها ومكانتها في المؤسسة التشريعية بشكل دقيق، لتحدد هذه الخطوات؟ لِمَ يفترض المعنيون الكثيرون بسياسات حماس أنه يتعين عليها كشف كل أوراقها ونيّاتها مسبقاً؟ وهل من الحكمة السياسية في مناخ محيط شديد التعقيد، وربما التربص، كالذي تتحرك حماس في رحابه، أن تبادر تحت الإلحاح والضغط المكثف إلىٰ إجابات وطرح مواقف يحتمل أن تقع في أسرها لاحقاً، وتحجب عنها خصائص المناورة؟» [إسلام أون لاين ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦م].

وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة التي أعقبت زيارة وفد قيادات الداخل والخارج إلى القاهرة، لوحظ أن درجة التناقض هذه قد تراجعت بصورة متزايدة على الأقل في تصريحات أعضاء الوفد المشترك، ربما للتقارب الشديد الذي حدث بين عدد كبير من القيادات، وقد تكون هذه استراتيجية أخرى مقصودة من قيادات الحركة لتوحيد الموقف المعلن وبيان توافق الآراء ووحدة الصف، وإن كان الأمر كذلك فهو إجراء ناجح وفعال لا شك في ذلك.

٣ ـ مبدأ الالتزامات المتبادلة:

قدَّم الأمين العام للجامعة العربية الدكتور «عمرو موسى» نصيحة لقادة حماس بالحرص على مبدأ الالتزامات المتبادلة الذي يتبعونه، وذلك للتخفف من الضغوط العربية أو الدولية، وقال الدكتور عمرو موسى: «الالتزامات المتبادلة مبدأ هام، ويجب أن يوجه السؤال إلى الإسرائيليين ماذا ستفعلون؟» [البوابة٨/ ٢/ ٢٠٠٦م].

وتعود مزية هذا المبدأ من الناحية العملية ـ وبالنسبة إلى حركة حماس ـ إلى أن الكيان الصهيوني لا يوافق على هذا الطرح ولا يتوقع أن يقبل به أصلاً، ولذلك تصبح الدعوة إليه شكلية إلى حد كبير، وتفيد فقط في رفع الحرج عن الطرف الذي يتقدم بهذا العرض المشروط.

٤ ـ الانقلاب أم المواءمة؟

أبدت حركة حماس في الماضي قدرة عالية على الموازنة والتفريق بين الجوانب التكتيكية والاستراتيجية، أي: بين الثابت والمتغير بصفة عامة، وكانت في كل موقف يبدو وكأنه في سياق التنازل تترك لنفسها خط رجعة موصولاً باستراتيجيتها وثوابتها، وربما يدفع إتقان الحركة لهذا الأسلوب أو النمط في التعامل مع القضايا الشائكة إلى الاطمئنان، وقد تجاوزت حماس قضايا عديدة، مثل: علاقاتها العربية، والهدنة، والعلاقة مع فتح، ودخول الانتخابات، وحتى قيامها بحذف هدف تدمير إسرائيل من البرنامج الانتخابي، دون أن يثبت عليها ترك الثوابت.

وقد أعلن «خالد مشعل» أولويات الحركة في هذه المرحلة، فقال أنها: «تتركز في ثلاث نقاط رئيسية، هي: إصلاح الواقع الفلسطيني وتغييره إلى الأفضل، وحماية المقاومة وحشد الجماهير حول ذلك، وترتيب مؤسسة القرار الفلسطيني على أساس الشراكة، وهي: المجالس البلدية والمجلس التشريعي ومنظمة التحرير الفلسطينية» [الجزيرة نت ٢٨/ ١/ ٢٠٠٦م].

٥ ـ الملف التفاوضي:

تمثل المفاوضات مع إسرائيل مشكلة عويصة في طريق السلطة المقبلة، ورغم تصريحات بعض قادة حماس بأن مبدأ التفاوض في حد ذاته ليس

مشكلة، إلا أنه توجد مؤشرات على اتجاه داخل الحركة يُفضل نقل الملف التفاوضي إلى منظمة التحرير ورئاسة السلطة في هذه المرحلة، تفادياً لتبعات التفاوض خاصة في مستهل التجربة السياسية لحماس، كما أن الكيان الصهيوني نفسه لن يكون مستعداً للتفاوض مع حكومة تضم منظمة إرهابية حسب زعمه، أضف إلى ذلك أن العقلية التفاوضية الإسرائيلية لا تحبذ التفاوض مع طرف ما في وقت قوته بل تنتظر حتى يصيبه الضعف والترهل.

ولكن مع ذلك فقد أرسلت الحركة رسائل واضحة حول مبدأ عدم اعتراضها على التفاوض، فقد أعلنت أنها تدرس مبادرة رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» القيام بوساطة تركية بين حماس وإسرائيل، كما قال الدكتور «محمود الزهار» أن: «التفاوض مع إسرائيل ليس حراماً؛ لأنه وسيلة وليس غاية، وأن المهم ألا يكون مجرد إضاعة للوقت، وإذا كان لدى إسرائيل ما تريد قوله فلا مانع من التفاوض» [مفكرة الإسلام ٢٩/ ١/ ٢٠٠٦م]، وعلى الجانب الإسرائيلي فإن «شاؤول موفاز» أعلن أن: «إسرائيل ستكون مستعدة للتفاوض مع حماس شرط أن تنزع سلاحها، وأن توقف الهجمات ضد إسرائيل، وأن تعترف بالدولة اليهودية وتلغي من ميثاقها الفقرة التي تدعو إلى إزالة إسرائيل» (المصدر السابق).

الاستراتيجية الثانية: التدرج في تقديم التنازلات:

هناك تخوفات لدىٰ كثير من المراقبين من أن حماس تتبع استراتيجية التدرج بينما هي عازمة علىٰ التراجع عن بعض ثوابتها الأصيلة، وذلك باعتبار أن تراجعها ـ هي كحركة ـ لا يعني أن ما تراجعت عنه ليس حقاً دينياً، ولكن باعتبار أنها حركة سياسية في بلد مسلم محتل تخضع لاعتبارات متعددة تحكم الميدان السياسي عن غير إرادة منها، فهو إذاً تراجع تكتيكي عن ثوابت استراتيجية.

هذه الرؤية لا شك في خطئها، وإلىٰ الآن لم يثبت أن الحركة تتبعها أو تنوي ذلك، ولكن هناك بعض المؤشرات التي تثير قلقاً، ولا ريب في أن مجرد المشاركة في الانتخابات البرلمانية هو تنازل قدمته حماس تراجعت به عن مواقف سابقة، فهل تستمر التنازلات؟ وهل غيّرت حماس بالفعل مواقفها؟ وهل يمكن أن تتحول الثوابت إلىٰ متغيرات تحت تأثير الضغط الواقعي؟

هذه كلها إشكاليات تستدعي أن يكون هناك تواصل قوي من الحركة مع الرموز الإسلامية والعلماء والمفكرين في الدول العربية لبلورة هذه القضية، ومن ناحيتهم ينبغي أن يحرص هؤلاء الرموز علىٰ الالتقاء بقادة حماس.

منابع القلق:

يتهم البعض «حماس» بأنها تعتبر تغيير ميثاقها ورقة سياسية كبرىٰ قد لا تعطيها في مقابل السلطة الفلسطينية، بل ستساوم عليها عربياً ودولياً لتحقيق مكاسب ذاتية، مثل: شطب اسمها من قائمة الإرهاب، أو رفع الحصار عن مصادر تمويلها، أو وقف ملاحقة قياداتها واغتيالهم، وهناك تصريحات مثيرة للقلق، مثل: تصريحات النائب في المجلس الجديد الشيخ «محمد أبو طير» لصحيفة «هاآرتس»، والتي قال فيها: إن دخول حماس الانتخابات هي خطوة استراتيجية وليست تكتيكية، وكذلك إمكانية التفاوض مع الكيان الصهيوني، وإن حماس ستدير المفاوضات بشكل أفضل من الآخرين، وإنها تقبل بقواعد لعبة جديدة في الصراع، وإن الإلغاء لجمل من ميثاق حماس والمتعلقة بتدمير إسرائيل والسيطرة علىٰ الأرض من النهر إلىٰ البحر وكلمة الجهاد كلها ليست تكتيكاً وإنما هي تغيير استراتيجي، وأن المقصود بالمقاومة في برنامجها الانتخابي ليس المقصود بالضرورة السلاح واستخدام القوة [الموجز السياسي للمنتدىٰ السياسي الفلسطيني عدد ١٣٤، موقع نداء القدس ٢١/ ٢٠٠٦١م].

وأيضاً فقد صرّح القيادي في الحركة «محمد غزال» أن الميثاق ليس قرآناً، وذلك في إشارة واضحة إلىٰ إمكانية تغييره، ولكنه في نفس الوقت ذكر أن التغيير لن يكون إلا في قضايا هامشية، واتّهم وكالة

«رويترز» أنها ادّعت عليه أنه قال: «إن التغيير يمكن أن يطال هدف تدمير إسرائيل، وهو ما لم يحدث» [إسلام أون لاين٢٢/ ٩/ ٢٠٠٥م].

وعلى صعيد آخر فإن حماس رغم تأكيدها على المرجعية الإسلامية فإنها نصت في برنامجها وفيما يتعلق بمجال التشريع، على أن الشريعة الإسلامية يجب أن تكون المصدر الرئيس للتشريع، وهذا يختلف تماماً عن المطالبة بأن تصبح الشريعة مصدراً وحيداً، وقد يعتبر البعض أن ذلك يُعد تدرجاً، ولكن السؤال الخطر هو: تدرج إلى أعلى أم إلى أسفل؟ وكما قلنا يُخشى من تداخل الثابت بالمتغير، والمرحلي بالاستراتيجي، حتى يصبح الهدف المرحلي نهاية الطريق.

ودفعاً لهذه الشبه، فإنه حتى لو كانت حماس تريد تقديم تنازلات شكلية وإجرائية لا تمسّ الثوابت العقدية والسياسية، فإن ذلك لا ينبغي أن يتم بصورة مباشرة، بل ينبغي أن تكون هناك مساومات وثمن لهذه الخطوة، ولا بد أن يسبقها تحضيرات وتدرج مع الرأي العام حتى لا يحدث إحباط أو انهزام.

وهناك استراتيجيات أخرى قد تتبعها الحركة في المرحلة المقبلة:

١ ـ إلقاء الكرة في ملعب الشعب الفلسطيني:

هناك مناورة جزئية يمكن لحماس أن تلجأ إليها لمواجهة الضغوط، أو لتحميل الشعب الفلسطيني عبء الاختيار، بحيث لا يلقي أحد التبعة

عليها أو يتهمها بالتنازل في حقوق الفلسطينيين، وهذه الاستراتيجية هي إجراء استفتاء عام للوصول إلىٰ إجماع وطني حول القضية المثيرة للجدل.

٢ ـ تدشين عملية بناء هيكلية وقاعدية موسعة:

استراتيجية أخرىٰ، أشكّ في أن الحركة قد تغفل عنها، وهذه الاستراتيجية تستند إلىٰ فكرة أن المقاومة والعمل السياسي يعملان في دورات متتابعة، وأن المقاومة تعطي دفعة قوية للعمل السياسي، ولكن العمل السياسي يفقد قوته الدافعة بعد فترة، ومن ثم يصبح حتمياً التحول إلىٰ المقاومة من جديد، ولذلك من المفترض أن أحد أهداف المرحلة المقبلة لدىٰ حماس هو التحضر لدورة المقاومة التالية وتأسيس جهد دعوي وإعلامي قوي يرسخ مكانة الحركة ويزيد من أتباعها ويسمح لها باختراق مناطق نفوذ «فتح»، وهذا يجعل من أسهم الحركة قوية في ظل أي تطورات قادمة، وحتىٰ في حالة عقد أي انتخابات استثنائية.

الفصل الرابع

ملاحظات ومقترحات وتوصيات

الفصل الرابع: ملاحظات ومقترحات وتوصيات

تداعيات فوز حماس في الانتخابات قضية معقدة ومتعددة الجوانب، ولا ريب أن قادة حماس يحتاجون إلى الدعاء لهم بالتوفيق والسداد، فهم على ثغر بالغ الخطورة، وقدرهم أن أغلب قراراتهم السابقة ـ وحتى الآن ـ قرارات مصيرية، يتعدى أثرها نطاق فلسطين ليشمل كافة أنحاء العالم الإسلامي.

وفي هذه السطور بعض الملاحظات والإشارات التي تشكل تصوراً عاماً للأحداث في فترتها المقبلة، لعله يقدم بعض الفائدة للحركة.

١ـ كما تحدثنا عن ثوابت حماس، يجب أن نتحدث عن الثوابت الواجب اتباعها في التعامل مع حماس، وذلك إحقاقاً للحق: حركة حماس تعتبر من أكثر تيارات الإخوان المسلمين انضباطاً بالشرع واعتناءً بالدعوة والتربية، كما أنها من أكثر الحركات الإسلامية تقديماً للشهداء ـ نحسبهم كذلك والله حسيبهم ـ، وأثمرت الدعوة جيلاً من القادة قلّ أن تحظى بهم حركة إسلامية في وقت واحد، من حيث اتصافهم بالحكمة، والفكر الراقي، وقوة الحجة، والحضور الإعلامي، والتأثير في الرأي العام، وتُبدي الحركة تمسكاً بالثوابت الشرعية في

القضية الفلسطينية بحيث أنها أصبحت بمثابة باب يحجز الأمة العربية عن الانجراف في فتنة التطبيع، وقد أصبحت بمرور الوقت قدوة ومأثرة للأمة الإسلامية بأسرها، ولا نبالغ إذا قلنا: إنها ثروة إسلامية وقومية يجب الحفاظ عليها وصيانتها من الضياع، وينبغي على الإسلاميين ـ بمختلف تياراتهم ـ تسديد حماس، ومناصحتهم، ونصرتهم بكل أنواع النصرة المقدور عليها.

٢ ـ من المأمول أن تضع حركة حماس نصب عينيها هدفاً واضحاً لهذه المرحلة، وهو: إصلاح وتأهيل الشعب الفلسطيني وإعداده لمرحلة قادمة من النضال، ويجب قطع الطمع تماماً عن تحقيق أي نتائج إيجابية من التفاوض مع الإسرائيليين، فهذا الأمر لا يصلح أن يكون هدفاً بالمرة، وقد يكون التفاوض مستبعداً الآن، ولكن في عالم السياسة تدنو المسافات وتقترب الأبعاد بسرعة مخيفة، وإن كان أنبياء الله تعالى ـ عليهم السلام ـ الذين أُرسلوا تترىٰ لبني إسرائيل لم يظفروا منهم بشيء إلا اللمم، فإن حماس أو غيرها لن يظفروا من مفاوضة اليهود إلا بـ «خفّي حنين».

٣ ـ في هذه المرحلة من تطور الحركة ينبغي تحقيق الفصل بين النشاط الدعوي والنشاط السياسي، فلكل تبعاته ومهاراته وكوادره، وحركة بحجم حماس لا يستقيم أن تتداخل فيها الأدوار والمهام والأنشطة،

وتأسيس حزب سياسي ذي هيئة مستقلة ولكنها خاضعة لقيادة الحركة أصبح مطلباً ملحّاً، كما أن العمل السياسي لا يجوز بحال أن يؤثر على العناية بالتربية؛ فهي الحصن الحصين الذي لا يُفرط فيه.

٤ـ ترقية العلاقة بين حماس والجهاد ينبغي أن تشغل حيزاً كبيراً في المرحلة القادمة، من حيث السعي لردم الهوة التي اتسعت مؤخراً بين الفصيلين الإسلاميين، والإسلاميون ـ بمختلف تياراتهم ـ هم العمق الحقيقي لحركة حماس في فلسطين، ولا يصح تهميشهم أو تجاوزهم.

وأولى المهام الملقاة على عاتق حماس التفرقة بين الاستيعاب وبين المصالحة، وحركة الجهاد فصيل ينبني فكره على المقاومة، وليست لديه الجماهيرية الواسعة لكي يبادر بالتحول إلى العمل السياسي، وعلى حماس أن تحرص على تجنّب فرض أجندتها وأولوياتها على بقية الفصائل، ولا ينبغي التلويح بتهمة الخروج عن الإجماع الوطني، لأنه **أولاً**: ليس هناك إجماع بالمعنى الحقيقي وليس الديمقراطي، **وثانياً**: حماس في بعض مراحلها وبهذا المنطق كانت تعتبر خارجة عن الإجماع الفلسطيني.

٥ ـ بلورة تصور جديد لدور كتائب القسام في المرحلة القادمة أمر حيوي جداً، وقد تردد في تصريحات قادة حماس أنه يمكن دمجها في

جيش وطني واحد مع الأجنحة العسكرية لبقية الفصائل كما ذكر خالد مشعل [الجزيرة نت ٢٨/ ١/ ٢٠٠٦م]، ولكن الكتائب لها تنظيماتها وأدبياتها المستقلة، والحديث عن مثل هذا الدمج ربما يكون مناسباً في ظل دولة فلسطينية مستقلة ومستقرة، ومرة أخرىٰ نقول: إنه ينبغي التعامل مع تصريحات قادة حماس في هذه المرحلة بطريقة مرنة من حيث الإثبات أو النفي بإطلاق.

٦ ـ تحدثنا في الفصل الثالث عن استراتيجيتين محتملتين ومطروحتين أمام حماس للاختيار بينهما، ولا ريب أن الاستراتيجية الأولىٰ ـ وهي: المرونة مع التمسك بالثوابت ـ هي المقترحة في هذا الصدد، ونشير هنا إلىٰ أن حماس تدرك ولا شك أهمية الحذر من مبدأ الالتزامات المتبادلة الذي أشار إليه الدكتور «عمرو موسىٰ»، فهو مبدأ مريح في التخلص من أعباء الضغوط، ولكنه يمكن أن يورط الحركة في تنازلات مفاجئة حسب تطورات الأحداث، وقد تطرح الحركة عرضاً مزدوجاً علىٰ سبيل المناورة، لتفاجأ لاحقاً بتغييرات سياسية إقليمية أو دولية تلزمها بتعهداتها.

٧ ـ حماس الآن تجني سياسياً ما أنجزته في الانتفاضة عسكرياً، وهذه القوة الدافعة التي أوجدتها الانتفاضة ـ بإذن الله ـ تُمكن الحركة من الممارسة السياسية الفعالة ولكن لفترة زمنية محدودة نسبياً، وقد انزلقت

«فتح» إلىٰ «أوسلو» لأنها بحثت عن قوة دافعة أخرىٰ بديلة للانتفاضة وهي: التنازلات، ولذلك يجب أن تحذر حماس من السير في نفس الاتجاه، وهذا يعني أنه بمجرد أن يتلاشىٰ تأثير الانتفاضة ينبغي أن تكون علىٰ أُهبة الاستعداد للعودة مرة أخرىٰ إلىٰ خيار المقاومة، فهي إذن استراتيجية تراوح بين العمل السياسي والعمل العسكري، وهو أمر انتبهت إليه «فتح» في الانتفاضة الأخيرة فأسّست جناحاً عسكرياً قوياً، ولكنها كانت قد خسرت عملها السياسي فلم يُجدِها العسكريُّ نفعاً.

٨ ـ لا يمكن أن تتخذ الحركة قراراً بوقف عمليات المقاومة مطلقاً، بل ينبغي بلورة استراتيجية مناسبة لتفعيل المقاومة، وفي هذه المرحلة يصبح الهدف الرئيس للعمليات ـ بالإضافة لدفع العدوان ـ هو إبقاء حالة المقاومة مستمرة دون توقف أو تجميد، وكما مرَّ بنا فإن نموذج« فتح» مع كتائب شهداء الأقصىٰ قابل للتكرار مع حماس والقسام.

٩ ـ استراتيجية رد الفعل السريع علىٰ كل استفزاز إسرائيلي بصورة تُظهر التلازم بين الحدثين أمام الرأي العام، هي الأَولىٰ في هذه المرحلة، وسواء تم ذلك بعمليات مباشرة أو بإطلاق صواريخ القسام، المهم أن الفعل الإسرائيلي يجب أن يشكل غطاء لعمليات المقاومة، وهذا يستدعي تنسيقاً فعالاً بين مختلف الفصائل، وفي عمليات الاغتيال

الأخيرة فإن الكيان الصهيوني قدّم خدمة كبيرة بتأكيده على أسبقية العدوان، والأكثر أهمية أن يبقى التتابع واضحاً للرأي العام بهذه الصورة.

١٠ ـ في لحظة ما وتحت تأثير عامل الزمن، فإن الفواصل بين المرحلي والاستراتيجي تذوب تدريجياً، وقد تجد حماس نفسها في النهاية تسير على خطى «فتح» وإن أبت، فهناك ـ لا نقول حتمية ـ ولكن إكراه تاريخي وظرفي يدفع حركات المقاومة للسير في نفس الطريق، والخروج على ذلك الإكراه ليس بالأمر الهين، ولن يتم بالكلام المعسول، و «فتح» لم تُرد منذ البداية الوصول إلى هذه المرحلة ولكن أُريد لها.. مع ملاحظة أن انزلاقها إلى هذه الوضعية بدأ في ظل عالم ثنائي القطبين، ولم تكن الولايات المتحدة قد انفردت بقيادة العالم بعد، ولذلك يصبح الخروج عن النص أمر أشد صعوبة في ظل نظام عالمي أمريكي، يقول «عدنان الضميري» أحد قياديي «فتح» في الضفة الغربية: «الفرق بين حماس وفتح هو أن «فتح» لها برنامج ينص على السعي عبر التفاوض لإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود ١٩٦٧م، وأن «فتح» تعتبر هذا الحل استراتيجياً، في حين حماس تراه مرحلياً» [العربية نت ٨/ ٢/ ٢٠٠٦م].

١١ ـ الاستراتيجية التي اتبعتها حماس بتصدير القضايا الخلافية إلى حركة فتح ـ ونعني هنا دعوتها للمشاركة في الحكومة المقبلة ـ هي في الواقع استراتيجية فعالة في مواجهة حركة فتح، وبغض النظر عن نوايا حماس الأخرى فإنه يبقى أن «فتح» في حاجة إلى من يعيد فرز كوادرها وقياداتها ليميز الخبيث من الطيب في داخل صفوفها، وما تفعله حماس يحقق قدراً من ذلك بالفعل، لكن في المقابل فإن الكيان الصهيوني يمارس سياسة قريبة ومشابهة لإعادة فرز فتح أيضاً، لكن بما يعطي نتائج عكسية تماماً تحقق مصالحه، وفي النهاية قد تصبح حركة فتح أثراً بعد عين وتاريخاً انقضى، وقد تبقى متعثرة في صفوفها وكوادرها، وفي كلا الحالين تبقى هي الخطر الأكبر الذي يتهدد حماس في الداخل، وهو خطر أشبه بقنبلة نووية يحتاج تفكيكها إلى جهد قد يماثل جهد تركيبها.

١٢ ـ لو تسلّمت حماس السلطة فإن دوائر المنتفعين والطفيليين سوف تتسع حولها، ومع اتساع رقعة العمل السياسي فقد تنشأ حاجة إليهم بالفعل، وأداء الحركة سوف يكون تحت مجهر دقيق وسوف تُضخم أخطاؤها وتُهمل أفعالها، ولو عثرت دابة في صحراء الضفة فسوف يتنادى الفتحاويون: كيف لم تمهد حماس لها الطريق؟ فالحذر الحذر من تحمّل أعباء وسقطات المنتفعين والطفيليين.

١٣ ـ على المدى البعيد ليس من المفيد ـ سياسياً أو منهجياً ـ أن يحدث التصاق استراتيجي بين حماس و إيران وسوريا وحزب الله، بل ينبغي أن تعمل حماس على الخروج من هذه الدائرة حتى لا تتحمل جزءاً من الضغوط السياسية التي تتعرض لها هذه الدول والحركات الطائفية. وهذه الأطراف تتعامل مع حماس بطريقة براجماتية مطلقة وتستخدمها باعتبار دعمها ورقة مساومة وقد يتم التضحية بها في أي وقت، نعم؛ قد يمكن استخدام العلاقة مع هذه الأطراف من وجهة نظر عكسية باعتبارها ورقة مساومة أيضاً في يد حماس، ولكن الأمر يحتاج إلى عناية وحذر، خاصة إذا تذكرنا ما سبق الإشارة إليه من تعرض الفواصل بين التكتيكي والاستراتيجي للذوبان بتأثير عاملي الزمن والاستغراق السياسي.

١٤ ـ ومثل العلاقات مع إيران وسوريا، تأتي العلاقات المتنامية مع روسيا، فقد أصبح من الواضح أن طريق حماس الذهبي في العلاقات السياسية أصبح رهناً بالإشارات الخضراء التي تأتيها من الدول ـ الجريحة أمريكياً ـ وليس ذلك بالطريق الآمن، ليس حرصاً على مصالح مع أمريكا، ولكن لأن انجراف حماس إلى هذه القائمة رغم أنه يمكن أن يفيدها مرحلياً إلا أن سيؤثر عليها كثيراً على المدى البعيد، خاصة لو لاحظنا أن هذه القائمة: إيران، سوريا، روسيا، يحتفظ الرأي العام

الإسلامي بذكريات سيئة متعلقة بتعاملها مع المسلمين على أراضيها، ويبقى على الصعيد الروسي احتمال طرحه بعض المراقبين أن تكون روسيا بوابة أمريكية ضمنية للاتصال مع حماس والبدء في عملية تقليم الأظافر.

١٥ ـ هناك توافق غير مقصود بين حماس والإسرائيليين على قضية تأجيل الحل النهائي، ومع اختلاف الهدف بالطبع، وفيما يتعلق بحماس فهي تطرح بديلاً هو الهدنة طويلة الأجل، وذلك من أجل البعد عن قضايا السلام والتفاوض والحلول الإسرائيلية الجبرية الظالمة، بينما إسرائيل تهدف إلى إعادة رسم الخارطة على الأرض بالصورة التي تريدها، كما أنها لاتريد عقد سلام نهائي إلا مع طرف يملك القدرة والرغبة على تحقيق التنازلات المرغوبة حسب الرؤية الصهيونية، وكلا الطرفين يريد من التأجيل ترتيب الأوضاع بالطريقة التي يريد، وعلى حماس أن تدرك ذلك جيداً لأن الهدنة ـ وإن كانت تتضمن بعض الإيجابيات ـ إلا أنها لن توقف الاستيطان أو الجدار العازل أو عمليات الاغتيال الانتقائية.

١٦ ـ يُخشى مع اتباع حركة «فتح» سياسة الإجراءات الاستباقية أن يتوسع جهاز رئاسة السلطة، وهو المؤسسة الرسمية الوحيدة الباقية

لـ «فتح»، لكي يشمل مجالات وصلاحيات لم تكن مُعطاة له من قبل، وذلك بغرض تقليص نفوذ حماس السياسي، وبالدرجة التي تحول الحكومة الجديدة إلى حكومة خدمات منعزلة عن التأثير السياسي، ولذلك ينبغي أن تجهز الحركة ـ من الآن ـ أجندة قانونية مضادة واسعة المجال تشمل كافة المجالات التي يمكن أن يتم تعديل قوانينها دون اشتراط أغلبية الثلثين، مع ملاحظة أن أغلبية الثلثين تحتاج من الحركة إلى تأمين دعم عشرة نواب إضافيين فقط، وهو أمر يمكن تنسيقه ـ بإذن الله ـ من خلال التفاوض والمصالح المتقاطعة مع بعض النواب والفصائل سواء من «فتح» أو غيرها.

١٧ ـ من المستهدف أن تمارس حماس عملية الحكم والإدارة بافتراض أنها في سباق مع الزمن، وأنها لن تتمكن من إكمال فترتها الطبيعية أربع سنوات، بمعنى أن جداول الإنجاز يجب أن تفترض الأسوأ، وذلك لتحقيق أكبر تغيير ممكن في الحياة الفلسطينية في أقصر فترة ممكنة، وخاصة في مجالات التربية والتعليم والحريات.

١٨ ـ برنامج حماس تم إعداده بعناية واضحة وتفاؤل جمّ بحيث تضمّن قدراً هائلاً من الإنجازات والإصلاحات التي يحتاج تحققها في خلال السنوات الأربع إلى جهود هائلة، وتوفيق من الله قبل ذلك،

والبرنامج الانتخابي كما هو وثيقة دعائية، فهو أيضاً معيار للمحاسبة، وكما تحملت حماس مسؤولية إعداده يجب أن تتحمل مسؤولية تنفيذه وخاصة في التجربة الأولى لها في الحكم.

وختاماً فإن الطريق لا تزال في بدايتها، وحماس تحث الخطى في سباق مع الزمن من أجل تحقيق الغاية وبلوغ النهاية، وكما كانت نتيجة الانتخابات مفاجئة ولكنها سعيدة، نتمنى أن تكون نتيجة الممارسة السياسية للحركة مفاجئة أيضاً في نجاحها وتميزها.

وما بين الزمنين ـ زمن المقاومة وزمن السياسة ـ تبقى حركة حماس في مخاض مستمر لا يعلم نتيجته إلا الخالق جل وعلا.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المحتويات

الموضـوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول: مقدمات واقعية	٩
أولاً: حماس ـ فلسطين	٩
ثانياً: الوضع الإسرائيلي ـ الأمريكي	١٣
ثالثاً: الوضع الإقليمي	٢٥
الفصل الثاني: التحديات في مواجهة حماس	٣٥
أولاً: تحديات شرعية ومنهجية	٣٥
ثانياً: تحديات ذاتية	٣٧
ثالثاً: تحديات سياسية	٤٤
رابعاً: تحديات تنفيذية	٥٤
الفصل الثالث: خيارات حماس	٦٧
أولاً: شكل الحكومة	٦٧
ثانياً: استراتيجيات	٦٩
الفصل الرابع: ملاحظات ومقترحات وتوصيات	٨٥
الفهرس	٩٦